١٣
كتاب التحرير
السياسي

تجربة الثورة في غينيا

الحاضر والمستقبل

تأليف: أحمد سيكوتوري
ترجمة: نور الدين الزراري

١٣
كتاب التحرير
السياسي

تجربة الثورة في غينيا

الحاضر والمستقبل

تأليف : أحمد سيكو توريه
ترجمة : نور الدين الزراري

سلسلة كتاب التحرير السياسي

تصدر عن دار التحرير
للطبع والنشر



الرئيس جمال عبد الناصر

كان مستحيلا للديمقراطية ، أن تتحقق قبل القضاء على الاستعمار وعلى الاقطاع وعلى الاحتكار وعلى سيطرة رأس المال ، وقبل اقامة العدالة الاجتماعية ..

ان الديمقراطية ، عملة واحدة ذات وجهين : سياسى واجتماعى وبغير الوجهين معا تصبح عملة زائفة لا سعر لها ولا قوة ».

(من خطاب الرئيس فى افتتاح مجلس الأمة)

٢٦ مارس سنة ١٩٦٤م

جمهورية غينيا



تقـــديم

بقـــلم

عبد العزيز فهمي

كان طبيعيا بعد ان اوضـــح الرئيس احمد سيكوتورى فى الجزاين السابقين من تقريره الطويل عن « تجربة الثورة فى غينيا » أن يلخص فى هذا الجزء ثمار هذه التجربة وأهدافها واتجاهاتها •

واذا كان الرئيس الغينى قد اوضـــح الاعمال التى قامت بها الثـــورة لانهاء الســـيطرة الاستعمارية ولاعادة بناء المجتمع الغينى المستقل على اساس السيادة والاستقلال والديمقـــراطيه الاجتماعيـــة والسياسية وفى اتجاهات اشتراكية ، وتقدمية وانسانية ، فانه فى هذا الجزء يعالج الديمقراطية وتطبيقاتها ويؤكـــد ضرورة التنظيم الشعبى وأهميته وفاعليته فى صيانة مكاسب الثـــورة وفى التقدم الى مزيد من الاهداف الثورية لخدمة مصالح الشعب ورفع مستوى معيشته •

انه فى هذا الكتاب يعطى صورة مشرقة لحاضر غينيا ، ويرسم صورة أكثـــر اشراقا يرجى تحقيقها فى المستقبل القريب •

ولقد كان هدفنا من اصدار كتاب تجربة الثورة فى غينيا باجزائه الثلاثة ان نقدم لقراء العربية هذا النموذج العظيم من التجارب الثورية المعاصرة وان نساهم بذلك فى ايجاد مزيد من التفاهم والتقارب بين التجارب الثـــورية فى العالم عامة ، وفى القارتين الافريقية والآسيوية خاصة •

وليس من شـــك ان تجربة الثورة فى غينيا رغم كل خصائصها ومميزاتها المحلية الخاصة تعتبر نموذجا خصبا مليئا بالكثير جدا من المعارف والاتجاهات الثورية التى لا يمكن لانسان فى هذا العصر أن يتجاهلها أو يغض الطرف عنها •

ان تجربة الثورة فى غينيـــا ليست الا تجربة الثورة المعاصرة فى جميع الاوطان ضد الاستعمار وضد الاستغلال •

عبد العزيز فهمي

الموقف اليوم

نلاحظ اليوم ان الأستعمار والامبريالية يفقدان مزيدا من الأرض التى يعسان عليها بالرغم من جميع الوسائل القوية التى يستخدمانها عندما كانت الحكومات الاستعمارية والامبريالية تبسط سيطرتها بفضل وسائلها الفنية المتفوقة ، كانت تستخدم القوة تحت ستار تزويدنا بنظام سياسى عالمى صحيح ، أما الآن فلن تجرؤ اية دولة استعمارية أو امبريالية على التظاهر بأى تفوق عنصرى أو ثقافى أو اقتصادى ، وهذا يدل على ان هذه الدول اخذت تخسر كثيرا من الأرض التى تقف عليها فان النظم السياسية التى فرضتها مآلها الى الزوال .

ان الفلسفات القديمة التى انشئت فى الماضى لتبرير نظم الاستغلال والقهر ، قد اتخذت الآن اشكالا جديدة ، أخطرها الاستعمار الجديد ، الذى يتخفى وراء لباس الاحسان ويتظاهر بتقديم المساعدات غير المشروطة لتحرير المجتمعات المتخلفة . وهذا يدل على ان هذه الحكومات قد انهزمت على أرضها واضطرت الى شن حرب لا بأسلحتها ، وانما متخفية تحت ستار من الأفكار والتطبيقات

ولكن لكل شيء نهاية ، وستتولى وحدة العمل لجميع قوى التقدم فى العالم التعجيل فى وضع نهاية للاستعمار . ان العمل المشترك لجميع القوى المحشودة لخدمة النوع البشرى ستحقق التقدم العالمى .

وفى هذا المضمار ، تراقب جميع الشعوب الديموقراطية الأعمال التى يمارسها شعب غنيا باهتمام بالغ ، ان تطورنا يتأثر بأنجازات هذه الشعوب أو فشلها .

أننا ندخل مرحلة تطور عارمة ، وعلينا ان نجتازها بسرعة حتى نستطيع استئصال جميع رواسب الاستعمار والامبريالية من واقعنا الانسانى لخدمة قضايا التقدم والسلام والحرية

ان الوعى السياسى الضعيف يعد أرضا صالحة لنمو الاستعمار الجديد ، الأمر الذى سيفضى الى مصادرة الحرية والوسائل التى تمكن الأمة من ممارسة سيادتها .

اننا يجب ان نتوخى اليقظة والحرص ونقضى بلا رحمة على أى سلوك أو عمل يتعارض مع تحرير افريقيا تحريرا حقيقيا .

ونحن نؤثر ، فى هذه النقطة بالذات ان نكون منعزلين سياسيا فى افريقيا ونحتفظ بروابط الصداقة والثقة بجميع الشعوب والرجال الذين اختاروا حرية حقيقية وديموقراطية أصيلة ، لا أن ينحازوا الى صفوف أعداء التحرر الأفريقى .

وحتى لو اننا انعزلنا بعض الوقت ، فاننا نعرف أن هذاالأنعزال لن يكون أبديا .

انه يجب علينا الا نفتقر الى الشجاعة السياسية وان نؤكد أفكار الجماهير الافريقية ، أن ضميرنا الطيب ونقاء سريرتنا ينبثقان من اخلاصنا لأمانى القارة الافريقية ومن اصرارنا وعزمنا على المساهمة فى تطور المجتمع الأنسانى التاريخى ككل .

ان مصالحنا ، وهى مصالح شعبنا ، تخضع الى تعريف جديد للعلاقات الدولية وهو احترام شخصية كل شعب من الشعوب وحرية كل أمة وسلامة حدود كل دولة .

أن المعركة الدائرة فى افريقيا وفى غيرها من القارات لايمكن فصلها عن المعركة التى نخوضها فى غينيا ، لأن تطور بلادنا لا يوجه حسب نظرة غينية خالصة ، وانما يجرى فى اطار دولى .

وهذا هو السبب فى أن جميع الذين يكافحون لنصرة الحرية على العبودية ، يمكن أن يعولوا على تضامننا الفعال معهم ·

ان هذا الكفاح يزداد اهمية وقوة ولم يعد الاستعمار فى مركز يمكنه من معارضة استقلال دولنا وحريتها السياسية · ولكن ، مثلما هناك أنواع مختلفة للديموقراطية هناك أيضا درجات مختلفة للحرية فقد تكون الحرية ذات أبعاد عالمية ، أو محصورة فى نطاق الأمة أو مسجونة فى زنزانة على غرار زنزانات السجون ·

ان تقدم الحرية يتطلب كفاحا مستمرا دائما ، ولقد بدأ هذا الكفاح فى العالم منذ بداية ممارسة وسائل الاستقلال وتطبيقاته والظلم يولد الكفاح ، بيد ان قيام التفاهم السياسى بين جميع الأمم يضعنا على الطريق الصحيح المؤدى الى التقدم العالمى ·

ان الحياد الايجابى يعبر ، فى نطاق السياسة الدولية التزامنا السياسى ، وهذا يعنى معارضة ومقاومة أى خضوع أو عزلة· وموقفنا لايعنى اننا نرغب فى الحرية لأنفسنا والعبودية للآخرين فهو لا يفرق بين الأشكال المختلفة للقهر والاستغلال من جانب نظام ضد شخص أو آخر ·

اننا نكافح جميع الوان الاستغلال والقهر والسيطرة فى غينيا وفى افريقيا والعالم ، لانها حيثما تكون ، تهدد السلام العالمى ، وتعبث بالحرية والعدالة وتعترض سبيل التقدم العالمى .»

ان جمهورية غينيا جزء لايتجزأ من افريقيا • وهى لاتستطيع الادعاء بأنها تحقق جميع مطامحها ـ أى المطامح الافريقية ـ ما لم تتصرف كجزء لايتجزأ من الكل الافريقى •

ولكى تستطيع الجمهورية الغينية ان تؤثر على اطار التطور الافريقى العام وتستفيد من مساعدات الدول الافريقية لتحسين وسائلها ، عليها أن تنشىء علاقات ايجابية مع جميع الدول الافريقية

ولابد لنا من ان نشير هنا الى ان تطور الشعوب الافريقيـــة التاريخى قد مر فى ثلاث مراحل من يناير عام ١٩٥٨ الى يناير عام ١٩٦٣ •

أما المرحلة الأولى ، فهى مرحلة اقامة صروح الاستقلال وهى مرحلة تحررنا السياسى •

وفى خلال هذه الفترة ، واجهتنا عدة تيارات متناقضـــة أثارها رجال مخلصون كل الاخلاص ، ولكن آراءهم كانت تتعارض مع متطلبات تطور افريقيا التاريخى •

وكان فى راى البعض ان الاتحاد ــ الذى يرون ان تحقيقه لا يتأتى الا فى نطاق الكيانات الاستعمارية القديمـــة ــ من أهم العوامل الديناميكية لتحرير الشعوب الأفريقية •

اما نحن من جهتنا ، فكنا ننتمى الى تلك الفئة التى كانت تؤمن ، على النقيض من ذلك ، ان الحـــرية السياسية هى الشرط الاساسى لأى تحرر واى تقدم ديناميكى عام فى افريقيا •

وكان علينا اذ ذاك ان نخوض غمار معركة ايديولوجية مريرة

لكى نكسب التأييد للفكرة القائلة ان الأستقلال شرط اســـاسى لتمكين افريقيا من شق طريقها الى الامام ٠

ودأبنا بعد ذلك على التنديد بالمناورات الاستعمارية التى كانت تستهدف أقامة بعض اشكال من الاتحاد بين الدول الافريقية ، أو بين مجموعات من الدول الافريقية ومجموعات من الدول الأوروبية فى ظروف من التبعية السياسية ٠

وهذه المرحلة من الكفاح قد انتهت ، ولم نعد بحاجة الىمكافحة (الاتحاد فى ظل التبعية) ، لأنه لم تعد هنـــاك دولة أفريقيـة لا تقتنع بأن الاستقلال الوطنى شرط ضرورى لأى تقدم ٠

وأما المرحلة الثانية التى تطلبت تعريفا جديدا للعمـــل الذى ينبغى الاضطلاع به ،فكانت مرحلة لتأكيد شخصيتنا الانسانية والتاريخية ، وجدير بالذكر انه بينما كانت غينيا هى الـــدولة الافريقية التاسعة التى استعادت استقلالها فى عام ١٩٥٨ ، فأن عدد الدول الأفريقية المستقلة اليوم يزيد بكثير عن عدد البـــلاد الافريقية التى مازالت تحت الحكم الاستعمارى ٠

ولقد ضاعفنا نشاطنا واعمالنا منذ شهر يناير عام ١٩٦١ ، لأننا نبتغى ان يعنى استقلال افريقيا اكثر من مجموعة من الأسماء الجديدة ٠٠ لقد اردنا ان يعنى هذا الاستقلال بالنسبة لبلادنا ، علاقات دولية أحسن ، وسلطة نامية ومشـــاركة فعالة فى الشئون العالمية ٠

ولقد أقمنا اذ ذاك اتصالات كثيرة على مستويات دوليـــة وفى المنظمات الدولية ، وكان اهتمام وفودنا الدائمة فى الخارج ، عرض وجه افريقيا الجديد والحصـــول على اعتراف باتجاهها الســـياسى الأصيل ٠

أما المرحلة الثالثة التى نمر بها اليوم ، فتعد استمرارا للمرحلة

السابقة .. ان على قارتنا الافريقية المتحررة أن تفرض أمانيهـا فرضا ، ولا نقول ارادتها ، وان تعرف جميع دول العالم بتفكيرها السياسى وتفند الزعم القائل أن افريقيا يجب بالضرورة ، أن تعتنق آراء الغرب أو آراء الشرق .

ان الشعوب فى الخارج يجب ان تكف عن التفكير فى أن أفريقيا عليها أن تختار بين الحقائق التى ليست من صنعها ..

ان عملنا الدبلوماسى يجب أن يعرف العالم بأفريقيا كقارة مفكرة .

وجميع العلاقات التى ننشئها سواء كانت جماعية أو فردية ، وجميع المؤتمرات التى نشهدها أو ندعو اليها ، تعد فرصا لنا لتأكيد شخصية أفريقيا المكافحة ، وواقعها وأمانيها وارادتها فى أن تساهم مساهمة ايجابية فى قيام عالم متقدم أفضل .

ان وصاية السيطرة الاجنبية أو القوى الاستغلالية فى هذه القارة ، يجب ألا تبقى بأى حال من الاحوال فى أفريقيا بعد أن حصلت على حريتها وحطمت قيود الاستعمار .

ولكى تكتسب حركة تصفية النظام الاستعمارى أهمية تاريخية حقيقية ، فانها يجب أن تتيح المجال لاجراء تعديل بعيد المدى فى طبيعة العلاقات الدولية ، التى كانت فى الماضى قائمة على أساس مبادىء قوامها التفوق والتمييز . وهذه يجب أن تخلى السبيل لعلاقات من المساواة والاحترام والفهم المتبادل ، حتى تعد تصفية النظام الاستعمارى القديم ايذانا ببدء مرحلة جديدة فى التاريخ العالمى .. مرحلة من التقدم العام للجنس البشرى .

ان نهاية الفترة الاستعمارية مشحونة بالأمل فى نتائج سعيدة وانجازات خلاقة ، أكثر مما كانت عليه فى القرنين الماضيين من التاريخ العالمى . فهذه الفترة تنطوى على فرص هائلة لحدوث

تغيرات حاسمة ، وان من واجبنا أن نجعل هذه التغييرات ذات منفعة للنوع البشرى كله .

ما الذى كان سيحدث لو ان تطبيقات وأساليب الاستغلال والسيطرة والتمييز استمرت بعد نهاية النظام الاستعمارى ؟ لو أن استقلالنا بقى استقلالا شكليا بسبب ضعفنا أو عجزنا ، لأصبحت افريقيا تابعة أو ذيلا لقارة أخرى وعانى الأفريقيون خللا فى تفكيرهم وشخصياتهم وتطورهم .

وكان الاستعمار (روحا) قبل أن يكون (حقيقة) ، أماو ان هذه الحقيقة بسبيل التصفية ، فانه ينبغى علينا أن نعمل على قيام روح جديدة . ان مشاركتنا فى حياة العالم يجب أن تجرى فى ظل ظروف من المساواة ، وان من واجبنا خلق هذه الظروف بعملنا الكفاحى المستمر ، وهذا من شأنه أن يجعل أفريقيا شريكا محترما فى الشئون الدولية .

ولو أتيحت لنا القدرة على سبر أغوار عقول شركائنا ، لرأينا أن هناك ، فى حالات كثيرة ، فجوة واسعة بين تصريحاتهم وبين أفكارهم الحقيقية .

انه ما زالت هناك طريقة للتفكير التى يستوحيها الشعور القديم بالعظمة ، وهذه الطريقة كثيرا ما تفضحها مواقف طائشة وردود فعل معادية وسلوك غير عادل ، ومع اننا نرى فى هذه الأمور صدمة لنا فاننا نميل الى التغاضى عنها رغبة منا فى الحفاظ على أواصر الصداقة والمودة .

واذا أردنا أن نكفل الاحترام لافريقيا ، فانه يجب علينا أن نحصل على الاحترام للافريقيين ، ومع ذلك ، ينبغى لنا أن ندرك أن الدبلوماسيين يواجهون ضغوطا قوية ، والجو الذى يعيشون فيه ، يفصلهم شيئا فشيئا عن واقعنا ومع أنهم يراعون التوصيات

ويلتزمون بخط الحزب السياسي ، لانهم يثقون فى الحزب والحكومة فانهم لا يدركون صحتها دائما .

ويشكو بعض السفراء من انهم يفتقرون الى المعلومات ، ولكن حينما يطلب الى افريقى أن يتصرف كأفريقى ويسلك سلوكه وأن يدافع عن المصالح الافريقية ، هل من الضرورى تعريفه بنفسه وبشعبه وبلده ؟

ان الدبلوماسيين كثيرا ما يجدون أنفسهم فى مراكز صعبة ، ويطمس التأثير الذى يحدثه محيطهم تدريجا بعض الحقائق عن أوطانهم وواقعها ، بيد أن مهمتهم تكون سهلة عليهم لأن دولتنا الفنية لا تلعب بأحلافها وان زعماءها وممثليها لا يجدون أنفسهم مضطرين الى وضع مصالح متناقضة فى الميزان ، ولكن حينما تكون المصالح الافريقية فى خطر ، عليهم أن يثبتوا وجودهم .

أليست هذه مهمة واضحة المعالم ؟ هل هناك سبيل أكثر منطقية وصرامة من سياستنا الخاصة بتأكيد شخصيتنا الأصيلة ؟ وما هو أكثر استقامة وأقل التباسا من الشجاعة والحقيقة وهما المصدران اللذان نستلهم منهما مواقفنا ونشاطنا ؟

ان من يقول : اننى لم أحصل على معلومات كافية ، يحاول أن يغطى موقفه السلبى ، وبدلا من ذلك عليه أن يعترف بالحقيقة وهى (اننى فى الواقع أجهل ما ينبغى أن أفعله) .

من ذا الذى لا يدرك أن واجب افريقيا المقدس وحقها الطبيعى أن تساهم فى التقدم العالمى على قدم المساواة مع الأمم الأخرى ، صغيرة كانت أو كبيرة ، قوية أو ضعيفة ؟

ومن ذا الذى لا يدرك أن التحرر الافريقى يعد قوة تقدمية فى خدمة العالم ؟

واذا عرفنا أن مشاركتنا وتقدمنا من القوى الديناميكية للتقدم

العالمى ، فاننا سرعان ما نتعلم استكشاف جميع العوامل التى تستطيع أن تثير هذه القوى وتدفعها وتحفزها •

اننا فى مركز ممتاز يمكننا من تحريك القوى التقدمية والتعجيل فى التطور العالمى ، وليس ثمة شك فى اننا منذ أن قطعنا كل صلتنا بالماضى الاستعمارى ، لم نعد مرتبطين بطوارىء تاريخية كتلك التى ترغم دبلوماسية بعض الدول التى مضى على استقلالها حين طويل من الدهر، على التأرجح الأمر الذى يكشف عن التناقضات الكثيرة التى تتخبط فيها •

وعلينا أن نراعى هذه الاعتبارات حينما نحدد الطريق العالمى لعملنا الدبلوماسى • وعلى دبلوماسيينا ، سواء كانوا فى موسكو أو لندن أو الرباط أو بكين أو نيويورك أن يثبتوا وجود أفريقيا وأن يستثيرا الاهتمام بها ويكفلوا الاحترام لها •

انهم فى الواقع سفراء •• وهذا يعنى أن شخصيتهم ومشاعرهم الودية وتعاطفهم وآراءهم الخاصة ، أقل أهمية من مقدرتهم على تمثيل أفريقيا والدفاع عن مصالحها •• وليست هى شخصية ديالو أو كامارا التى ينبغى أن يشهروها ويذيعوا صيتها ويجعلوها محل تقدير واحترام ، وانما عليهم أن يهتموا بشخصية الشعب الغينى والشعوب الافريقية فحسب •

وعلى الدبلوماسيين الا يتعللوا بأعذار وأمان ويقولون فى سريرتهم (لقد أوفدت الى بكين ، وهى وان كانت فى الواقع مقرا لمنصب هام ، فاننى لا أحب أن أعيش فى الصيف) •• أو (اننى أرسلت الى وشنطن ولكننى كنت افضل أن أعيش فى موسكو) !

ان المشاكل الشخصية لن تكون لها أية أهمية لو أدرك المرء مسئولياته وكرس كل همه لخدمة قضية أفريقيا الكبرى •

ولما كانت سياستنا قائمة على أساس توطيد عرى الصداقة

الخالصة مع جميع الشعوب والتعاون المخلص مع جميع الامم ، فانها تمنعنا من مراعاة المشاعر الشخصية •

ان لغينيا الحق أن تطمح دائما الى أن تكون قطاعا ديناميكيا فى التطور الافريقى ، على أنه يجب علينا الا يخامرنا أى شعور بالتفوق فى علاقاتنا مع ممثلى الدول الافريقية الشقيقة •

ان الظروف التى حصلنا فى ظلها على استقلالنا والطريقة التى تغلبنا فيها على متاعبنا والحلول الاصيلة التى التمسناها لمشاكلنا الكثيرة تشهد بأن تفكير غينيا السياسى مستوحى دائما من الاهتمام بالتعجيل فى تحرير هذه القارة تحريرا حقيقيا •

ومادام عملنا يخدم المصالح الافريقية ، فاننا نستحق صداقة الشعوب الافريقية الصديقة وثقتها ، ونكفل لبلادنا صوتا فى طول القارة وعرضها • ولكن ، لكى نجعل هذا العمل مفيدا لافريقيا ، علينا أن نوطد عرى صداقتنا مع جميع البلاد الافريقية ، بغض النظر عن نظمها السياسية المختلفة التى اختارتها لنفسها أو العلاقات التى اقامتها مع بعض الدول الاجنبية •

واذا كانت العلاقات الافريقية ليست علاقات تتسم بالصداقة والتضامن والثقة ، فان أفريقيا لن تقدر أن تفرض نفسها على الميدان الدولى • وليس هناك فى الحقيقة أية دولة افريقية تستطيع أن تمثل افريقيا تمثيلا صحيحا •

وبالرغم من جميع المناورات التى تهدف الى تقسيم القارة ، فانه يجب علينا أن نعى حقيقة واضحة ، هى أن الوحدة الافريقية كلمة أملاها التاريخ وان تحقيقها يجب أن يكون موضع اهتمامنا الاول ومحور جهودنا •

ان النظم المختلفة التى أقيمت فى أفريقيا لا يمكن أن تخفى مصالحنا المشتركة الكثيرة ، واننا سمواجهة الأفكار نستطيع الحصول على الاعتراف بصواب اختياراتنا وتفهمها .»

اننا فى الحقيقة متقدمون سياسيا عن مالبية الدول الأفريقية الشقيقة ، والجدل الذى ثار نتيجة لاختيارنا قد انتهى الى تماسكنا

هل نحن بحاجة الى استرجاع المواقف التى اتخذناها بالنسبة لمسألة الحزب الواحد أو تحقيق الاستقلال كشرط أساسى للوحدة أو الحياد الايجابى ؟

ان الأفكار التى تمسكنا بها فى الأمس هى الأفكار التىأصبحت مقبولة فى واقع اليوم ..

واذا كانت هناك مصالح مشتركة حقيقية تربط البلاد الأفريقية بعضها ببعض ، واذا كانت الظروف المتشابهة تحفزها على انتهاج نفس الطريق ، واذا كانت هذه الدول تواجه مشاكل ومتاعب متشابهة ، فان هناك أيضا موارد ثقافية مشتركة تربطها اجتماعيا بعضها ببعض .

ان أوجه التشابه العديدة هذه تفسح المجال لوحدة حقيقية أصبح تحقيقها أمرا ضروريا ملحا نتيجة لاحتياجات تطورنا الاقتصادى . ومع انه لم تعد ثمة حاجة الى اظهار هذه الضرورة وتبيانها ، فاننا يجب أن نلح فى هذه النقطة لكى نستطيع أن ندعم تعبئة ضمائرنا وهو أمر ضرورى لتحقيق وحدة فعالة .

وهكذا فاننا لابد من خوض معركة الوحدة على أساس من علاقات الصداقة ، التى نلتزم بها التزاما تاما . وهذا يعنى أننا يجب أن نقوى تلك العناصر المشتركة التى تربطنا بعضنا ببعض ونحترم فى الوقت نفسه تباين الآراء الناجم عن اختلاف النظم الاجتماعية والمفاهيم الاقتصادية والتعبيرات الثقافية .

واننا فى هذا المضمار نسترعى انتباه الشعب الى ناحية من النواحى الرئيسية فى المرحلة الأفريقية الراهنة ، اننا الآن فى مرحلة الاعداد السياسى والسيكولوجى للوحدة .

وينبغي علىٰ شعب غينيا ، فى علاقاته مع ممثلى البلاد الأفريقية أن يكون مستعدا دائما لتعبئة العقول من أجل تحقيق الوحــدة ، أولا بازالة أسباب سوء التفاهم التى أثارتها القوى المعادية للتحرر الافريقى ..

ان الوحدة لا تعنى أننا جميعا يجب أن نصبح (واحدا) ، وانما هى وسيلة .. ووســيلة دينــاميكية لتحقيق تطور افريقيـا . وستقام هذه الوحــدة على أســاس عمــل مشــترك لتحقيق بعض الأهداف المحددة التى ســتؤثر ، بطريقــة حاســمة ، فى تطوير امكانيات دولنا وتتيح لكل واحدة منها ضمانا قويا للاستقلال .

وفى الحقيقة ، اذا كانت جميع بلادنا تعطى هــذا الشــكل من الاتحاد ضماناتها ، فان كل واحدة منها ستتمتع بحماية هائلة .

وعلى الشعب الغينى أن يصحح المزاعم السلبية التى يروجهـــا الاجنبى حول مبدأ الوحدة الافريقية . اننا لا نجرى فى ســباق من أجل الوحدة .. واننا لا نطمع فى أية زعامة ، ولا ننشــد أية سيادة .

ان الوحدة ينبغى ألا تكون مجالا للمنافسة لئلا ينتهى مصيرها الى الفشل . هل نحن بحاجة الى التأكيد بأننا كلما تقدمنـــا على طريق الوحدة الافريقية زادت المتاعب التى يضعها أعداء التحــرر الافريقى فى طريقنا ؟

وهذا هو السبب فى اننا يجب أن نكون واضــحين تمــاما فى التعبير عن مفهومنا للوحدة الافريقية . والمســألة ليست التماس اشكال دستورية للوحدة ، فهذه أقل أهميــة من المضــمون الذى نضفيه نحن عليها ، وأقل أهمية كذلك من الكفاية العملية لتعزيز تحرر الشعوب الافريقية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا .

هذا هو الهدف المشترك الذى يجب أن نصل اليه .

ان الوحدة لن تكون قوة اذا نحن التمسنا الوحدة من أجل الوحدة فهى على العكس ، تولد قوتها الدافعة المحركة اذا تحققت من أجل خدمة الاهداف المشتركة التى يحتمل أن تعجل فى تطور هذه القارة التاريخى وتبلور اتجاهات دولنا الثورية وأمانيها وامكانياتها الخلاقة .

ان البلاد الافريقية ، وهى ما عليه الان من الانقسام ، تميل الى التماس تأييد خارجى لتطورها ، ولذلك فانها قد تضطر الى اخضاع مصالح أفريقيا لايديولوجيات الدول المتقدمة . وهذا ينطوى على خطر بالغ لأن قوى السيطرة التى تحطمت فى اشكالها الاستعمارية ، تبذل كل المحاولات للبقاء فى افريقيا والمحافظة على امتيازاتها التى تتسم بالأنانية .

الحياد الايجابي والوحدة

ان الدول الأجنبية التي تؤيد قضية الوحدة الأفريقية ، انما تفعل ذلك أملا منها في تعزيز مراكزها في العالم .

ومع ذلك ، أمن الممكن الكفاح من أجل الوحدة ، لأننا نرى فيها وسيلة لتعزيز استقلال أفريقيا وتدعيم حريتها السياسية ، بينما نكون على استعداد لقبول الوصاية الدولية التي تكمن حقيقة في الانحياز السياسي الى دولة ما ، أو مجموعة من الدول ؟

وهكذا ، يتبين أن الحياد الايجابي والوحدة صنوان لا يفترقان ومن ثم فان أي تقدم يتم على طريق الوحدة يفضي الى تعزيز عدم انحياز أفريقيا ، وبالتالي تأكيد الشخصية الافريقية .

والى جانب ذلك يجب ألا نغفل عدم التوازن بين الاحتياجات الضخمة لجميع الدول المتخلفة ، وبين المساعدة المحدودة ، التي تقدمها الدول المتقدمة .

وثمة ناحية أخرى للحركة من أجل الوحدة التي ينبغي أن تسترعي انتباه دبلوماسيينا لها ، وهي مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الافريقية الشقيقة . واذا كنا قد اشتركنا في المعركة من أجل الوحدة ، فذلك لأننا مقتنعون بأن الظروف الموضوعية لتحقيقها قد تهيأت الآن .

وهكذا ، فاننا نعترف ضمنا بأن الاختيارات السياسية المختلفة والطرق ونظم الحكم المختلفة ليست حوائل أمام شكل الوحدة التي ننشدها . واذا كانت الاختلافات الهامة في الظروف الطبيعية من دولة افريقية لأخرى وكذلك الاختلاف في مراحل التطور — حينما

ننظر الى غانا وتشاد مثلا ــ واذا كانت هذه الاختلافات لا يمكن أن تنبط عزمنا على المضى فى طريق الوحدة ، فاننا يجب أن تضاعف جهودنا لأسباب كثيرة ٠

من ذا الذى يقول مخلصا ان اختلافاتنا يمكن القضاء عليها فى ظروف الانقسام الراهنة ؟ اننا اذا حققنا الوحدة على أساس ظروفنا المشتركة وأمانينا الأساسية ، فاننا بذلك نحقق تنسيق مصالح الدول الافريقية الفردية فى نظرة افريقية واحدة ٠

اننا اعتدنا أن نحدد سبيلنا فى ضوء معلومات وبيانات دقيقة عن الموقف الراهن ، لا من أجل كسب مجد أو فخار ، وانما من أجل اتباع خط سياسى ايجابى للتطور ٠ وليس المهم لنا أن نعيد صناعة التاريخ ، وانما المهم أن نعمل على تحسين سير التاريخ ٠ وهذا هو السبب فى أننا ، بتفكيرنا وعملنا ، يجب أن نستبعد المواقف العاطفية التى تجمد العمل فى ندم طائش وآراء غير واقعية ٠

وبينما يعلمنا التاريخ الدروس ، فان الحاضر ــ حينما نعقد العزم على تغييره ــ يحدد سبيلنا ٠

أما واننا قد انتهينا من هذه النقطة ، فاننا يجب أن نتناول مبدأ عدم التدخل بمزيد من الدقة لأننا أشد رغبة الآن من أى وقت مضى لكى نلعب دورا فعالا فى تحقيق الوحدة ٠

وعلينا أن نتمسك بهذا المبدأ فى جميع علاقاتنا ، لا فى علاقاتنا بالدول الافريقية الشقيقة فحسب ، لأن هذا المبدأ نتيجة لاختيارنا للحياد الايجابى ٠ اننا سنقطع شوطا طويلا نحو تعديل الظروف الراهنة فى العالم وتغيير العلاقات القديمة القائمة على أساس التفرقة ، الى علاقات من المساواة ، اذا استطعنا أن نعجل فى تحرير أفريقيا ، وعلينا الا نتدخل فى شئون الدول الأخرى

الداخلية ، مهما كانت نظمها وأسسها المذهبية ، والمسألة بالنسبة لنا هى انه ليس من شأننا أن نصدر الثورة الغينية !!

اننا نحدد آراءنا واختياراتنا السياسية فى غينيا ، اما فى خارجها فيجب أن نعمل للاسراع فى تحرير افريقيا التام ٠

وعلينا بهذه الروح ، أن ندعم أواصر التضامن بين شعوب آسيا وأفريقيا ، وهذا التضامن لا يتضمن شكلا جديدا من العنصرية لأننا نعرف أن رجلا فرنسيا أو انجليزيا أو أمريكيا أو روسيا قد يكون أقرب الى أفريقيا فى أفكاره وموقفه الحقيقى من رجل افريقى أو آسيوى ٠

ان التضامن بين آسيا وأفريقيا ذو صبغة سياسية ، تحتاج الى شرح ٠٠ حينما نقول أن اسوأ ألوان عدم التوازن فى المجتمع العالمى ليس العداء بين النظم المختلفة للدول المتقدمة ، وانما اضطراب التوازن بين العالم المتقدم والعالم المتخلف ٠

اننا نستنكر جميع مفاهيم التفرقة والمواقف الظالمة ومشاعر عدم المساواة التى زرعتها مرة سيطرة قلة من الدول ، على العالم وحرمته من الوسائل المادية لتحقيق التطور السياسى والاقتصادى٠

اننا لا نقلل من حدة العداء بين الشرق والغرب ٠ ولكننا نعرف أن هذا العداء لا يعوق علاقات المساواة القائمة بين هاتين الكتلتين القويتين اللتين تتعاونان فيما بينهما فى ميادين عديدة ٠

واذا كان عدم المساواة فى المجتمع العالمى يعود الى مستويات التطور المختلفة التى تحققها مجموعات مختلفة من الدول ، واذا كان يبث فى الشعوب المتخلفة أمانى متشابهة لعصر من التقدم العام ، واذا كان يبعث فى الشعوب ارادة مشتركة لتغيير العالم ، واذا كان يخلق قوة عالمية لأحداث تغير تقدمى ، فانه لابد من الاقرار بأن الشعوب المتخلفة ليست متصلة فيما بينها تاريخيا فحسب ،

وانما تربطها ببعضها البعض وحدة الهدف السياسي التى تعد عاملا متزايد الأهمية فى الشئون الدولية ٠

وهذا هو السبب فى اننا يجب أن نقوى أواصر التضامن بين شعوب آسيا وأفريقيا ، التى تضطلع بدور طليعى لاعادة بناء مجتمع عالمى جديد على أساس الصداقة والتقدم والعدالة ٠٠ مجتمع معبأ تعبئة تامة من أجل أغراض سلمية ٠٠ مجتمع يتيح للانسان سعادة تتفق ونبوغه الخلاق وأمن يتناسب وتعزيز علاقات التعاون الدولى والاخوة الانسانية ٠

ومع ذلك ، فاننا اذا اعتزمنا أن نتغلب على الصراع الايديولوجى المضطرم فى العالم المتقدم ، وركزنا اهتمامنا على الكفاح من أجل تسوية ظروف التطور فى جميع أنحاء العالم بواسطة تعاون دولى فعال وعلاقات دولية طبيعية وتضامن فعال ، فان التناقضات القائمة داخل العالم المتقدم ستبقى مسيطرة على الميدان الدولى وتؤثر على ظروف التطور فى المجتمع العالمى ٠

اننا لا ننحاز الى أى من الجانبين فى الصراع المضطرم بينهما ، ولكن هذا لا يعنى أن ليس لنا رأى ، ان حيادنا يجب ألا يفسر كاحتمال لشل ارادتنا فى الشئون العالمية ، وهذا هو السبب فى اننا جعلنا حيادنا (حيادا ايجابيا)٠

ان الحياد السلبى شكل من أشكال الاستسلام ، التى ننبذها ، اننا على النقيض ، نريد أن نضطلع بجميع مسئولياتنا الدولية ٠

انحن بحاجة الى تكرار القول بأننا لا يمكن أن نكون محايدين بين الخير والشر وبين السلام والحرب والعدالة والظلم والتقدم والركود ؟٠ واذا كنا أبينا بكل قوة ان نربط أنفسنا بهذه الكتلة أو تلك وأن نصبح مندمجين فى هذا النظام أو ذاك ، أو متخالفين مع هذه القوة المنتمية الى العالم المتقدم أو تلك ، فاننا مصممون على

استخدام حقوقنا كأعضاء فى المجتمع الدولى لكى نحمى العـــدل ونحارب الظلم •

ان مدى الاستجابة الدولية لنا مرهون بشـــجاعتنا فى التعبير عن آرائنا فى جميع المسائل مستلهمين فى هذا الصدد اهتمامنـــا الدائم بالحق ونصرة مصالح الشعب وأمانيــــه فى التقدم والأمن والعدالة •

اننا لا نكافح من أجــل نزع الســـلاح ، وانما نكافح من أجــل سعادة الشعب الذى ينشد الأمن فى العالم ، فنزع السلاح ليس سوى وسيلة لهذه الغاية ، وعندنا ، ان الشرط الأساسى للســـلام هو تصفية أية سيطرة وكفالة حرية حقيقية لكل بلد ولكل شعب • ان هذه الحرية ، على مستوى الدول الفردية ، لا يمكن تحقيقهـــا بدون اقامة نظام ديموقراطى يكفل الحرية الفردية • وهذا ينطبق أيضا على الصعيد الدولى ، ذلك ان العلاقات الدولية الديموقراطية وحدها هى التى تستطيع أن تصون حرية جميع الأمم •

وحينما نكافح من أجل السلام ،نفعل ذلك ايمانا منا بأن السلام مرهون بحرية الشعب السياسية وبسيادته الفعـــالة على مستوى الأمم الفردية والمجتمع العالمى •

اننا لا نتخذ مواقف سلبية على الاطلاق • وقد يقول البعض أن هذا أمر يسير !! على اننا نقول ان اخضاع العدالة لمصالح شخص ما والمساواة لشخص من الأشـــخاص والحق لشـــخص ما ، أمر ليس بالسهل !

وما الذى علينا أن نخفيه ؟ أهو فقرنا ؟ ليس فى هذا ما يشيننا واذا كنا نريد أن نخدع أحدا ، فلن نخدع سوى أنفسنا !!

وحينما نقول اننا نريد علاقات تتسم بالتعاون الدولى مع جميع البلاد والشعوب ، فليس هذا تعطفا منا ، فالتعاون الودى المخلص

والمعونة الخالصة من كل شرط من الوسائل الفعالة الكفيلة بتسوية ظروف الحياة وتطور جميع شعوب العالم •

ان ارادتنا فى التعاون لا حدود لها ولا تحفظات ، ولا تخضع لعوامل التفرقة والتمييز ، والصداقة التى ننشدها ، هى الصداقة التى تفسح المجال للمناقشات الصريحة والاحترام والتقدير المتبادلين والمواقف العادلة الشريفة ، اننا لا نريد صداقة تفضى الى الزواج الاضطرارى الجبرى والمنازعات العائلية وانما نستهدف صداقة تقوى الثقة والفهم المتبادل والمعونة غير المشروطة والاخلاص فى العلاقات بين جميع الشعوب •• صداقة قائمة على أساس تطلعات واقعية ومفهوم انسانى للتقدم العالمى ••

اننا لا نعجب أو نسأل كيف سنعيش أو نبقى ، ونحن نواجه جميع هذه المشاكل الدولية ، ما دمنا ننشد عالما يضع امكانياته المادية وقواه الخلاقة وموارده الأدبية فى خدمة المجتمع الأمر الذى سيتيح للنوع البشرى آفاقا واسعة لنبوغه •

اهداف السياسة الدولية
لحزب غينيا الديموقراطى

ا ـ المرحلة الدوليـة

ان تقسيم العالم الى دول متخلفة ودول متقدمة ، يثير تناقضــا بين مصالح هاتين المجموعتين من الدول ، ويظهر العداء الناجم عن هذا التناقض فى أقسى صوره ومظاهره فى العــلاقات القائمة على أساس التفرقة والتمييز وعدم المساواة ٠

وهناك الى جانب ذلك تناقضات فى كلتا الكتلتين تتفــاوت فى عنفها حسب أهمية المصالح المتصارع عليها وطبيعتها ٠ وكل هذا يؤدى الى حدوث توتر دولى خطير وتجارب مستمرة للقوة ٠

وعلى هذا الأساس العــام ، تشــير فرص التطور التاريخية الى ما ينبغى عمله لتحقيق تقدم ديناميكى عادل تسجل جميع شعوب العالم التى تعد أمانيها وآمالها فى السلام والأمن عوامل ايجابيــة لتطوير المجتمع العالمى ٠

واذا كنا نتمسك بقوة واصرار بمبادىء نزع السلاح العام التام والتعايش السلمى بين الشعوب ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة ، فنحن لا نغفل الحقيقة وهى أن هذه المبــادىء وحــدها هى التى تستطيع تخفيف حدة التوتر الدولى التى تميز المرحلة التاريخيــة الهامة التى نعيش فيها ٠

وهذا هو السبب فى اننا نوجه عملنا للتعجيل فى الطريقة التى يمكن بها تنسيق ظروف تعايش جميع شعوب العــالم وتطورها ، هذا الى جانب تحسن ظروف الشعب الاجتماعية فى كل أمة من الأمم ٠

ونظرا لهذا الاختيار المزدوج ، الذى تتضح نتائجه السياسية والاجتماعية ، فاننا نستطيع أن نحدد بجلاء طبيعة علاقاتنا الدولية مع مراعاتنا لانقسام العالم من ناحية ، والتناقض بين القوى الرجعية والقوى التقدمية من ناحية أخرى •

ب ـ علاقاتنا مع الدول المتخلفة

ان حزبنا الذى يركز سياسته الدولية على العمل من أجل الوحدة الافريقية ، لن يضطلع بعمل شيء من شأنه الاضرار بتحقيق وحدة العمل بين جميع الدول الافريقية المستقلة •

ان شعبنا يأمل مخلصا فى ألا تألو الدول الافريقية جهدا لخلق ظروف مواتية حتى يمكن اعداد برنامج مقبول للجميع ، وخاصة وان هذه الدول تواقة للعمل من أجل نجاح العمل الذى يؤدى لتحقيق الوحدة الأفريقية •

والحكومة الغينية من ناحيتها ، اتخذت خطوات عديدة ، كان من نتائجها الايجابية مساهمتها فى انشاء الوحدة الافريقية فى وقت قريب على أساس احترام استقلال كل شعب ونظام حكم فى كل دولة مستقلة فى أفريقيا •

ان المصالح والظروف المشتركة بين الأمم الافريقية ستجد تعبيرا دوليا فى عملها المشترك ، الهادف الى التعجيل فى تقدم هذه القارة الاقتصادى ويمكن افريقيا من أن تتبوأ مكانا لائقا فى المحافل الدولية وان تمارس جميع حقوقها وواجباتها ومسئولياتها •

اننا نعنى أيضا أن نوسع نطاق نشاطنا داخل الحركات الافريقية ــ الاسيوية ، لتعزيز أواصر التضامن القائمة فعلا بين شعوب آسيا وأفريقيا التواقة جميعها الى تعديل طبيعة العلاقات الدولية لكى تحسن ظروفها المعيشية والحصول على فرص أوسع للتطور •

ج ـ علاقاتنا مع الدول المتقدمة :

ولما كنا ملتزمين بمبادىء الحياد الايجابى ، فاننا نرغب أن نؤكد مرة أخرى اننا نوجه اهتماما قويا فعالا بهذا الاختيار •

ان الحياد الايجابى يجب ألا يفهم كمبدأ للتبرؤ ، وانما كمبدأ التزام وتأكيد ومساهمة ديناميكية متزايدة فى خلق ظروف مواتية للتقدم العالمى الذى تحاول القوى الرجعية والقوى المعادية للشعوب عرقلته •

اننا نقولها للمرة الثانية بكل قوة أننا لن نقبل الخضوع الى أية كتلة أو دولة ، فى الوقت الذى نؤكد فيه عزمنا على ان نقوم بدورنا فى جميع الظروف فى العمل الذى تقوم به شعوب العالم من أجل حرية ديموقراطية وتقدم اجتماعى وأمن دولى •

ونحن حينما نقيم علاقات مع الغير ، نعطى اعتبارا لطبيعة نشاط شعب من الشعوب وأهدافه أكثر مما نعطيه للأشكال التى يكتسبها أو الطريق الذى يسلكه هذا النشاط •

انها ارادتنا أن نكون صناعا واعين للسعادة فى العالم وهذا اختيار أقوى من أى اختيار ايديولوجي ، وهذه الارادة هى التى تحدد طبيعة نشاطنا ، وهى بمثابة المستوى الذى نقدر على أساسه الأهمية الحقيقية والتأثير التاريخى لعمل الشعوب والحكومات الأخرى •

ان الحياد الايجابى هو اختيار الدول التى تريد أن تحترم شخصية شعوبها وتؤكد أصالتها بتوجيه تطورها وتأكيده ، والحياد الايجابى يسمح لهذه الدول أن تستفيد من المعونات الفنية والعلمية أو الثقافية التى تقدمها الشعوب الأخرى لكى تتيح التطور السريع والتحسن المستمر فى ظروفها المعيشية •

ان الحياد الايجابى ، بجوهره الانسانى واهتمامه بالتقدم

الإجتماعى العالمى ، يعد من بين تيارات الفكر والعمل العظيمة ذات المجال التاريخى العالمى .

وهذا يفترض أن الروح التى تستوحى منها السياسات المحلية للأمم التى تلزم نفسها بالحياد الايجابى ، يجب أن تضع مصالح الشعب فى المقدمة .

ان الحياد الايجابى يقوم على عدد من المبادىء وهى :

- التعاون المخلص مع جميع البلاد
- احترام سيادة جميع الشعوب .
- عدم التدخل فى شؤون الدول الداخلية .
- رفض اى شكل من أشكال سيطرة أمة على أمة ، أو دولة على دولة ، أو شعب على شعب .
- التعزيز المستمر لحرية الشعوب فى العمل والتعبير .

أما بالنسبة لحرية انشاء العلاقات مع جميع الدول فان الحياد الايجابى يجب أن يؤدى الى تعزيز حق كل دولة فى اختيار علاقاتها بحرية . ان الولايات المتحدة لها علاقات ثقـــافية مع الاتحـــاد السوفييتى ، ولجمهورية الصين الشعبية علاقات اقتصادية مع المملكة المتحدة ولفرنسا علاقات ثقافية وتعاون علمى مع الاتحاد السوفييتى، وهذا بالرغم من العداء القائم بين الدول الاشـــتراكية والـــدول الرأسمالية .

ان هذا شكل من أشكال التعاون ، مهما كان محدودا ، فانه يشهد على استقلال هذه الدول السياسى فى مسائل تتعلق بالعلاقات الدولية ، واذا كانت دول الكتلة الرأسمالية تقيم علاقات وتسعى لزيادة مبادلاتها مع الدول الشيوعية الى حد كبير ، فلم تنكر على الدول الحديثة الاستقلال الحق فى اقامة علاقاتها بحرية وفقـــا لمصالحها ولاحتياجات شعوبها ؟

وليس المهم هو عدم تشكيل « قوة ثالثة » بين الكتلتين ، وانما المهم هو تفضيل مصالح الشعوب المشتركة التى تتطلع الى التعجيل فى تطورها •

ان الدول الصغيرة التى تحـاول كل من الكتلتين الدوليتين الكبيرتين استمالتها اليها ، لم تنجح بعد فى تنسيق جهودها لرعاية مصالح شعوبها المشتركة وحمايتها • ومع ذلك فان هذه المصالح يجب أن تحظى بالاهتمام الرئيسى اذا كنا نريد أن ننسـق بسرعة الظروف المعيشية لجميع شعوب العالم •

والحياد الايجابى مبنى على حق كل شعب فى الاسهام فى تقدم النوع البشرى العام والمشاطرة فيما ينتج من ثمار •

ولقد وضع مؤتمر باندونج المبادىء الأساسية ، لسياسة دولية قوامها عدم الانحياز وعمل دولى ايجابى تقوم به الدول المتحلفه • وهذه المبادىء تتطلب أن تتخذ الدول التى تعتنقها مواقف حاسمة غير منحازة للتوصل الى تسوية عادلة لجميع المسـائل موضوع النزاع على أساس الفهم المتبادل والتعاون الودى •

د ـ تسوية العلاقات الدولية :

ان حزب غينيا الديموقراطى سيمضى قدما فى عمله لتسـوية العلاقات الدولية بمكافحته علاقات الظلـم والتبعية والتمييز التى تميز الواقع السياسى الدولى والمبادلات الاقتصادية الآن •

وتحقيقا لهذا الغرض ، سيعمل الحزب على ما يأتى :

١ ـ اجراء اصلاح بعيد المدى فى كيانات الأمم المتحدة ومجلس الأمن بحيث تصبح معبرة تعبيرا حقيقيـا عن أمانى جميع شعوب العالم واحتياجاتها •

٢ ـ الاعتراف بحق جميع الدول المقدس فى عضوية المنظمـة الدولية وهيئاتها المتخصصة الاخرى •

٣ ـ تعديل المبادلات المالية والاقتصادية بغية خلق ظروف اقتصادية سليمة للدول المتخلفة التى تورد السلع الأولية والمواد الخام •.
وتحقيقا لهذا الغرض ، لا بد من تحديد نسبة عادلة اذا كانت أسعار المنتجات الصناعية تزيد الى حد كبير عن أسعار السلع الخام والمنتجات الزراعية •

٤ ـ انشاء سوق أفريقية مشتركة ديناميكية تتعـامل على قدم المساواة وبدون أى تمييز أو تفرقة مع المجموعات الاقتصادية مثل السوق الأوروبيه المشتركة والسوق الاشتراكية المشتركة مع الاهتمام بشىء واحد وهو حماية مصالح أفريقيا الاقتصادية فى ظروف من الاستقلال المطلق ودفع عجلة التطور الاقتصادى والاجتماعى •

٥ ـ تحرير جميع الأقاليم الأفريقية التى ما زالت تحت الحـكم الأجنبى تحريرا فعالا •.

ا) الثورة الغينية والنظام البرلماني :

فى غداة الحرب العالمية الثانية ، ونتيجة للتغييرات الهامة التى حدثت فى ميزان الشعوب على الصعيدين الدولى والأفريقى ، اتيح لشعب غينيا من الناحية القانونية أن يدخل الحيـاة السياسية العملية • فقد دعى هذا الشعب ابتداء من عام ١٩٤٥ الى ارسال ممثليه الى المجلس الاقليمى والى المجلس الاتحـادى فى داكار ، وايفاد نواب وشيوخ الى الجمعيات الفرنسية فى باريس •

ولقد جرت الانتخابات عقب حملات انتخابية تنافست فيهـا الأحزاب السياسية المرتبطة بجماعات من أصـول مختلفة كانت تفتقر الى أى التزام وطنى •• وكان المرشحون يخاطبون الشعور العنصرى والدينى والاقليمى •

وهكذا كانت الحياة البرلمانية فى البداية لا تزيد عن كونهـا مجموعة من ألوان النشاط المضطرب هدفها الوحيد ارضاء مصالح وأطماع تتسم بالانانية •

ولم يكن للأعضاء الغينيين فى المجالس المختلفة ، طـوال الفترة من عام ١٩٤٥ الى نهاية عام ١٩٥٥ أى اتصـال مباشر مع الشعب ، اللهم سوى عمليات اثارة عقيمة تجرى فى الحمـلات الانتخابية • وكان الأعضاء المنتخبون يتصرفون كحكام اقطاعيين يجنون الأرباح والمكاسب من سذاجة الشعب وعدم وعيه وتنظيمه ومن الرشاوى الاستعمارية •

وكان النظام البرلمانى يضطلع بالسلطات السياسية على مستوى

العضو المنتخب الذى كان سلوكه مطبوعا بالفساد وعدم الشعور بالمسئولية واللامبالاة بظروف الشعب المعيشية القاسية ومستقبل بلادهم •

وكانت هذه الاتجاهات غير الديموقراطية وغير الشعبية للحياة البرلمانية نتيجة مباشرة لاستيراد النظام البرجوازى للتقاليد السياسية الفرنسية التى تراكمت وتجمعت نتيجة لتدخل الادارة الاستعمارية المباشر فى اختيار المرشحين وترشيحهم •

وكانت هذه التطبيقات قد باعدت بين الشعب وممثليه وحالت دون قيام اتصال وثيق بين الجانبين ، وافضت الى جهل « منظم مدبر » بمسؤوليات المؤسسات الوطنية عن مسائل تهم تقدم البلاد •

وكان على حزب غينيا الديموقراطى أن يضع حدا لهذه التطبيقات التى كانت تعود بالضرر على تطور الشعب السياسى والأدبى وحالت دون وضع أسس سليمة لأمتنا • وبادر الحزب الى وضع أساس لاختيار الشعب الحر الحكيم لممثليه فى الهيئات المختلفة على جميع المستويات ، بدلا من التمويه الانتخابى والوسائل الملتوية التى كانت تؤدى الى انتخاب ممثلين غير شعبيين •

وقد دعى أنصار الحزب لانتخاب ممثلين من الجنسين على أساس موازين الكفاءة والاخلاص للمصالح الشعبية ، لكى ينوبوا عن الشعب فى المجالس العامة والجمعية الوطنية •

والى جانب ذلك وضع الحزب برنامجا على مستوى الأمة للتقدم الاقتصادى والاجتماعى والثقافى •• وما لبث هذا البرنامج أن أصبح « منبرا » لمرشحى الحزب فى جميع الدوائر دون الاشارة الى المصالح الصغيرة أو الاعتبارات الشخصية •

وهكذا أصبح حزب غينيا الديموقراطى ، الحزب السائد فى

الحقل السياسى الغينى ، وبدأ الشعب يختار مرشحيه وينخرط فى صفوف الحزب .. وأصبح جميع أفراد الشعب وممثلوه ، يركزون جميع نشاطهم على تنفيذ برنامج واحد يستهدف السعادة للجميع والتقدم الديموقراطى وتحرير مجتمعنا تحريرا فعالا وتطوير الشخص الانسانى تطويرا تاما .

ولجأت القيادة الوطنية للحزب الى وسائل مناسبة لتصفية آثار الاقليمية والفردية ، ففى انتخابات المجالس البلدية ، على سبيل المثال ، رشح الحزب رؤساء بلديات ليسوا على صلة مباشرة بالمجتمع الذى يريدونه كل فى منطقته .

وقد استخدمت الطريقة نفسها ، فى ترشيح المستشارين العامين أو فى انتخاب ممثلى الشعب للمجلس الاقليمى .

وثمة أثر آخر للطريقة السياسية التى عولجت بها جميع أوجه النشاط الفردية والجماهيرية ، وهى أن جميع المنتخبين وضعوا تحت اشراف الشعب المباشر الدائم ، وأصبحوا مشغولين تماما فى الكفاح الذى يقوده الحزب .

ولقد انشأ المسؤولون فى الحزب علاقات ايجابية مع ناخبيهم بدلا من خداع الشعب بوعود مضللة ، وألزموا انفسهم بممارسة سلطاتهم السياسية ممارسة صحيحة . ونجح الحزب فى القضاء على جميع العيوب فى النظام البرلمانى وأقام نظاما ثوريا شعبيا ديموقراطيا .

ولما كان هذا النظام ذا طراز جديد ، فان الامتياز الوحيد لممثل شعب غينيا فى أى مجلس أو هيئة هو تكريس نفسه لقضية المجتمع ، ان كفاءة هذا المنتخب الاجتماعية والتزامه المخلص بخط الثورة السياسى يقاس بمدى ثقة الشعب فيه .

ويسود الآن الجمعيه الوطنية (البرلمان) والمجالس العامة

ومجالس القرى جو سليم وروح الزمالة والوفاق وثقة تامة فى مصير البلاد ووعى وطنى وذلك تمشيا مع تطـــور هذه الأمة الثورى •

ان الملامح السلبية للنظام البرلمانى البورجوازى هى العداء بين لهيئات التشريعية والهيئات التنفيذية واللامبالاة وانعدام الصلة بين لشعب والهيئات التشريعية •• وليس لهذه الملامح وجود فى حياة غينيا الدستورية •

ان النظام الثـــورى الديموقراطى الشعبى الذى أقامه شعب غينيا يضفى على جميع مؤسسات هذه الأمة صـــفات الديناميكية والأمانة التى لا غنى عنها فى أى بناء تقدمى أبوى •

اننا نرى أن كيان الهيئات التشريعية والمبـــادىء السياسية لأعمالها ووظائفها يجب تدعيمها لزيادة كفاءتها للمحافظة على توازن مجتمعنا الداخلى •

ب) من أجل ادارة ديموقراطية فعالة

ان كفاية الهيئات والمؤسسات الادارية مرهونة بتكييف كياناتها باستمرار وفقا لمتطلبات الادارة العامة وادارة الأموال العامة •

ولكى نتيح لعملنا الثورى حوافز جديدة فى مسائل الادارة ، فانه يجب تنفيذ اللامركزية حتى تؤول جميع السلطات الى الشعب وفقا لخط حزب غينيا الديموقراطى السياسى وأهدافه الأساسية حتى نستطيع ترجمة المعادلة الثورية الى حقائق وهى : « الدولة = الشعب » ، ان النتائج المترتبة على هذه المعادلة تعود منافعهـــا على الفرد وفى مقدمتها تطوير فهمه ومقدرته على خلق العناصر اللازمة للسعادة الاجتماعية والفردية •

ان القرية هى الخلية الأساسية للمجتمع الغينى ، ومن ثم فهى

تستحق كل اهتمام وخاصة بشخصيتها وتطوير حياتها وتجديدها. ان التوازن على مستوى الأمة مرهون بصفة قاطعة بالتوازن الداخلي لمجتمعات القاعدة • وحالما يحدث اختلال فى التوازن فى قرية أو مجموعة من القرى ، فانه يفضى الى تدهور اقتصادى واجتماعى الأمر الذى يؤثر على استقرار الأمة الداخلى وظروف تطورها العامة •

ان الهجرة الجماعية من الريف الذى دأب حزب غينيا على تعبئة الرأى العام ضدها تكشف عن عدم توازن اجتماعى واقتصادى •، ولكى نكفل توازنا وانسجاما دائمين فى تطور الأمة ، لا بد من بذل جميع الجهود لا لندفع الانسان نحو السعادة ، وانما على العكس ، نحمل السعادة على أن تأتى طيعة للانسان ، وذلك من طريق تحسين الظروف المعيشية وتوسيع الميزان الدخلى للمجتمع الذى يعيش وتدعيمه •

وهكذا ، يجب استخدام كل وسيلة ممكنة ، السياسية والفنية والتربوية والفكرية ، لتحقيق تطور ديناميكى وكفالة رخاء مادى وأدبى لمجتمعاتنا القروية •

ان القرى التى تعد الوحدات الاجتماعية الأساسية يجب أن تصبح وحدات اقتصادية سليمة ، وتحقيقا لهذه الغاية ، لا بد من تزويدها بالوسائل اللازمة لتطور امكانياتها الاقتصادية والاجتماعية •

ج) المركز

لدينا الآن فى هذه المرحلة قسم لحزب غينيا الديموقراطى على مستوى كل مركز وتعمل هذه الأقسام على التعجيل فى تحرير المجتمع الغينى داخل اطار ذلك المركز الادارى •

ان المركز ، من الناحية الادارية ، يضطلع بمسؤولية مباشرة فى جميع المسائل التى يعتبر فيها مستوى فهم السكان ومقدراتهم كافية لضمان ادارة منتظمة •

ويجرى تزويد المركز ، الذى يمثل الكيان الادارى الثانى بعد القرية ، بجميع الخدمات العامة التى تستطيع دفع عجلة التطور الاقتصادى والاجتماعى فى محيطها وخاصة الزراعة والانتاج الحيوانى والتسويق وتوزيع المياه والتعاون وزراعة الأحراش والبوليس والعدل والصحة العامة والتربية والتعليم والخدمات البريدية ... الخ ..

ولتقليل حاجة المدن الى القرويين ، أنشأ كل مركز مكتبا للمشتريات ، وهذا المكتب مسؤول عن تسويق المنتجات المحلية ومحلا للبيع « القطاعى » يتولى بيع السلع الاستهلاكية والمهمات .

ويعنى وكلاء الاقتصاد الريفى بتدريب المزارعين تدريبا فنيا ويساعدونهم على تنظيم أنفسهم فى جمعيات زراعية انتاجية ، ويساعدونها بلا مقابل ، وذلك لضمان نجاحها السياسى وازدياد ربحها .

ويطلب الى المدرسين ، الى جانب تعليم التلاميذ فى المدارس ، وضع برامج تعليمية للكبار حتى يتسنى الاسراع فى القضاء على الأمية وهى الوباء الذى يقيد طاقات ضحاياه الانسانية وامكانياتهم .

أما بالنسبة لمندوبى الصحة العامة ، فانهم الى جانب خدماتهم فى المستوصفات والمراكز الصحية ، ومستشفيات الولادة ، يجب أن يعنوا بتربية الشعب تربية صحية ، وهذا عامل هام لتقدم الصحة العامة لأن الوقاية خير من العلاج .

وهناك الى جانب ذلك هيئات الفتوة التى يمكن تنظيمها على مستوى المركز فى اطار الحزب ، واستخدامها فى الوحدات الانتاجية التعاونية والارتقاء بتدريب الشباب القروى تدريبا فنيا ، وتمكينهم من الانخراط فى قطاع الانتاج .

وحينما يصبح المركز كيانا له مسؤولياته المباشرة التى يضطلع

بها بتوجيه سلطات ادارية أعلى ومساعدتها ، يسهل مع ذلك تنمية التعليم السياسى والمدنى والبدنى والفكرى والمهنى لسكان الريف •

ولقد خولت المراكز مسؤوليات الادارة المالية العامة والاشراف على الموظفين لكى يتم تحقيق هذا الاصلاح الادارى • والى جانب ذلك، يجب على كل اقليم أن يعد برنامجا للتنمية المبنية على أساس التخطيط وذلك كجزء لا يتجزأ من المخطط الاقليمى ، وهو تحديد قواعد الانتاج على فترات قصيرة من الزمن •

د) الاقليم الادارى

لقد شهدت الأقاليم الادارية قدرا كبيرا من التنمية وتزداد لذلك ألوان نشاطها تنوعا •

وفيما يتعلق بالخطوة الجديدة لنشر النظام اللامركزى ، وهو وضع السلطات الحقيقية فى المراكز ، فان الحكام الاقليميين يضطلعون بمهمة تنسيق أوجه النشاط الادارى والاشراف على جميع الهيئات العامة على المستوى الاقليمى •

وتتولى خدمات متخصصة بتصريف المهام الفنية •

يقوم المجلس الادارى الاقليمى الذى يضم جميع رؤساء الادارة الاقليميين ويرأسه المحافظ ، بدراسة جميع المشروعات وتنسيق أوجه النشاط • ويتولى المحافظ ورؤساء الادارات ، احالة جميع المسائل المتعلقة بحياة الاقاليم الادارية الى المجلس الادارى •

باستثناء القوات المسلحة ، تخضع الجمارك والبنوك والمنشآت التربوية العليا والنقل الجوى والمشروعات أو الشركات لمسؤولية الحكومة المركزية ، أما جميع الهيئات والخدمات العامة الأخرى فانها تخضع لسلطة المحافظ الذى يعد مسؤولا عن ادارتها •

ولضمان سير الشؤون المالية سيرا منتظما وكفالة ادارة أمينة على المستوى الاقليمى ، يجرى اعداد الميزانية الاقليمية ويوافق عليها قبل أول يناير من كل عام •

ان نجاح الثورة مرهون بمجموع الانجـــازات الايجابية التى تحققها الأقاليم ، وسلوك موظفى الحكومة اليومى ازاء الجمهور وولاء الموظفين والعمال من جميع الكوادر فى الخـــــدمات والشركـات والمشروعات الاقليمية ، وهذا هو السبب فى أن الثـــورة تطلب الى الموظفين المسؤولين أن يضطلعوا بمسؤولياتهم الكبيرة بكفاءة ، فى الكيانات الأولية والثانوية ، لارضاء السكان المحليين •

وكان على المكتب السياسى والحكومة أن يمضيا فى تنفيذ عمليتين لتوطيد دعائم دولتنا ، وهما :

١ ـ تنفيذ اللامركزية السياسية والادارية ، وتوزيع مسؤوليات واسعة ابتداء من القاعدة الى القيادة •

٢ ـ مركزية قوى التوجيه والتشريع وتخطيط تطور الأمة •

انه يجب أن يكون هناك تفهم سليم ، للتناقض بين العمليتين ، لكى نضمن الا تخنق السلطات الوطنية حياة الوحدات الاقليمية أو أن تنطوى هذه الوحدات على نفسها وتحيط نفسها بســـــور من الاقليمية ، الأمر الذى سيعود بالضرر على حدوث تطور متوازن على مستوى الأمة •

واذا عمل بالنظام اللامركزى وسير لخدمة الوحدة الوطنية ، فان نشاط الهيئات المركزية والمحلية سيكمل بعضها البعض •

هناك بين قيادة الحزب الوطنية والحكومة من جهة وبين المواطنين أو القاعدة من جهة أخرى ، أحزمة محركة يجب أن تعمل بانسجام تحت اشراف مستمر • ومن واجبنا فى هذا المضمار أن نقضى على

أى اتجاه انعـــــزالى لبعض المديرين التنفيذيين الاقليميين ، الذين يقصرون اهتمامهم على حل المشاكل المحلية •

فى المركزية الديموقراطية تناقض منطقى ، اذا أهمل وتغوضى عنه ، فانه يفضى الى الدكتاتورية ، وخاصة اذا عبث فى عمله المنتظم ووظائفه من القيادات ، أو أنه يؤدى الى الفوضى والتفكك وبعثرة الجهود اذا عبث فى روحه عند القاعدة •

ان جميع الأشياء فى دولة ديموقراطية يشد بعضها بعضا ويكمل بعضها البعض ، ومن ثم فانه اذا تجوهلت الصـــــبغة التكميلية للمسؤوليات المضطلع بها على مستويات الحكومة المختلفة ، واذا نشأ صراع بين القاعدة والقمة ، فان المسؤولين عن ذلك يسيرون ضد الثورة ويعرضون كيان الأمة للخطر ويعوقون تطور الاقاليم الادارية الفردية • وهذا هو السبب فى أن نظام اللامركزية البعيدة المدى يتطلب ، بالضرورة ، اشرافا دائما على جميع ألوان النشاط •

ان من يكره الاشراف أو يدمغ المواطن الذى يستنكر ما يراه متناقضا مع خط الحزب السياسى ، بأنه مثير للشغب ، يقيم الدليل على أنه فى عزلة عن اهتمامات الشعب • والذى يبدى استياء من اقدام سلطة عليا على الغاء عمل غير قانونى يظهر شعورا زائفـــا باحترام الذات ، فهو يبتغى الافادة من أعماله ووظائفه بدلا من تكريسها لخدمة مصلحة الشعب العليا •

هـ) الخدمات العامة

ان حكومتنا تضطلع بواجبات هامة واسعة النطاق ، فعليهـا ان تترجم القرارات الخاصة بتنظيم القطاعات المختلفة فى حياة الشعب العامة الى أعمال • ولقيام ادارة فعالة ، يجب أن تجمع بين عدد من العوامل الحيوية ، وأن تعمل الخدمات العامة على :

١ ـ حماية الحقوق الشعبية والحريات وتغـذية رعاية المجتمع الجماعية •

٢ ـ وأن تكون فى متنـاول المواطنين وتستهدف أهـدافا ديموقراطية •

٣ ـ وأن تتكيف ، في عملها ووظائفها ، حسب الاحتياجات الشعبية ومتطلبات تقدم الأمة والأمن •

٤ ـ أن يكون على رأس ادارتها موظفون واعون أكفاء مخلصون •

٥ ـ أن يعمل فيها موظفون أمناء يتمتعون بروح من الوعى المهنى والنظام ، وتحدوهم الرغبة الخاصة فى القيام بأعمالهم على أكمل وجه •

لقد جرت العادة على ان يحكم الشعب على نظام من النظم بطبيعة علاقاته بالخدمات الأدارية ، والنظام الشعبى يدعو الى قيام حكومة مكافحة ملتزمة بتنفيذ أهداف الشعب الذى آلى على نفسه تحقيقها ، ان حكومة من هذا القبيل تشرح أعمالهـا وتبررها ، وتعلم الشعب وتخدم فقط مصالحه •

ونظرا لحركة تطبيق اللامركزية الواسعة النطاق الجارية فى حياة دولتنا لمصلحة المجتمعات الصغيرة الأساسية ، فانه اصبح من مسؤولية الحكومة ان :

ا ـ ادارة الخدمات المركزية الموضوعة تحت سلطاتها المباشرة،

ب ـ دراسة وسائل التنمية وطرقها ،

جـ ـ الأشراف بصفة دائمة علىعمليات الخدمات العامةوادارتها

ومع ان نظرياتنا ممتازة ومبادئنا الخاصة بتشغيل خدماتنا ومشروعاتنا واداراتها متمشية مع متطلبات التطور السريع فى غينيا، فانه لامفر لنا من الأعتراف انه كثيرا ماحدث من ناحية التطبيق ، ان هذه الآراء والنظريات كتب لها الفشل لأنها لم تستطع أن تتمخض

عن عملٍ ايجابي حاسم يتطلبه تطبيقها الصحيح ، أو لان الموظفين الذين يتخطونها عن عمد ويخرقونها ، يحمون أنفسهم وراء اهمال كبار المسؤولين أو حتى بالاشتراك معهم •

ولكي نستطيع الثورة ان تسير قدما بسرعة ، فأنه لابد ان يسود الشعور بالمسؤلية جميع الأعمال التي يمارسها كل مواطن في غينيا ، وأن يصبح الاشراف على جميع المستويات ، في جميع القطاعات ظاهرتها الدائمة الفعالة •

ان التفتيش ، في ممارسة المسؤولية ، أمر لابد منه ، وان عدم المبالاة ، يعد علامة من علامات العجز أو الاستسلام الذي لا يمكن السماح به أو التغاضي عنه •

أن الحكومة التي تضطلع باكبر المسؤوليات في تنفيذ القرارات التي يتخذها الحزب ، يجب أن تكون في جميع الأحوال وألوان النشاط التي تمارسها ، مثلا حيا للوعي الوطني والألتزام الثوري والوحدة الكاملة والتماسك يجب ان يميزا عملها • والواجبات التي يوكلها لها الحزب لاتسمح بحدوث تناقضات داخلية يسببها عدم المسؤولية وعدم الوعي ، ولكن من واجب الحكومة ، على النقيض ، ان تشجع الموظفين الحكوميين خاصة والشعب عامة وان تسدى لهم النصح المشورة وتعمل على توعيتهم وتعليمهم •

بيد أن هذا الجانب الأجتماعي من عمل الحكومة ، يجب أن يسير جنبا الى جنب مع الحزم ، حينما يكون الحزم ضروريا لغرض العدالة وكفالة رجحان مصالح الجماهير على مصالح الأفراد أو مجموعات من الأفراد • وعليه بعد ذلك ان يعاقب بقسوة جميع الأخطاء وسوء السلوك والسلوك السلبي والمواقف المضادة للثورة والقضاء على الرشوة ومنع أي سلبية والأفتقار الى الوعي المهني والأستهتار والتبذير والتبديد •

ومع أن كياناتنا أصبحت مكيفة تماما حسب ظروف البلاد فان متاعب عملية خطيرة تلاحظ مع ذلك فى قطاعات عديدة وهذا مرده فى الغالب الى ان هناك منطقا داخليا يتعارض مع خط السلوك الذى حدده الحزب ، وان هذا المنطق آخذ فى التعفن والزوال

وهذا المنطق يريد التغطية على جميع العيوب والتطبيقات الشاذة وأسباب الضعف ، ويدعو فى الوقت نفسه الى تأكيد جوانب العمل الايجابية لادارة من الأدارات أو خدمة من الخدما تأو مشروع من المشروعات •

فى المحاضرات الأسبوعية التى دأبنا على القائها كنا نبحث باسهاب مشاكل السلطة ، لأننا نريد ان نحول دون تحولها الى اداة ظلم وجور • ومع ذلك فان السلطة قد تصبح جدارا يزداد فى ظلها الأستسلام والأتكالية وينمو الشعور بعدم المسؤولية •

انه لايحق لنا ان نخفى الحقيقة ، فشعور الأستسلام يفضى الى الاهمال وعدم المسؤولية ويؤدى الى رواج التهم البشعة ضد مؤسساتنا •

ان السلطة ستكون موضع عبث مادام الأشخاص الذين بيدهم هذه السلطة يظلون شركاء فى الأهمال وسوء العمل والأخطاء ويفتقرون الى الوعى المهنى •

انحن بحاجة الى التذكير بأن الرجال الذين يخولون السلطة ينبغى أن يفوزوا بها أولا وقبل كل شىء باقامة الدليل على مقدرتهم وسلوكهم المثالى ودرجة عالية من الوعى ، دون ترك مجال للتقاعس الفكرى والأستسلام المعنوى •

واذا كانت الحكومة والجمعية الوطنية ورؤساء الاقسام الادارية لا يكفلون فى جميع موظفيهم القيم والفضائل التى يجب أن تضفى هيبة لاغبار عليها وقوة ادبية مثالية على سلطاتها ، فان

الدولة هى التى ستتأثر وينال منها التعب كلا منسال بواسطه مؤسسات من هذا القبيل .

ان الموظفين فى نظام ديموقراطى شعبى لاتقتصر مسؤولياتهم على الادارات التابعين لها وانما يجب ان يشعروا دائما بانهم مسؤولون عن جميع الخدمات وجميع الاقاليم والقرى فى البلاد ،

وهم برعايتهم المستمرة لاعمال ادارتهم وتحسين كفاية العمل انما يسهمون فى كفالة سير الشؤون العامة سيرا منتظما

اننا يجب بالضرورة ان نوجه نقدا عادلا للعيوب والقصور فى عمل جميع الخدمات العامة على مستوى الأقليم ومستوى البلد ونجرى دراسة جماعية للخطوات الفعالة لعلاج هذه العيوب والمثالب .

و ـ مراقبة الخدمات الأدارية

لمراقبة ادارة هيئات الدولة ، وخاصة الهيئات الأدارية والمالية انشأنا خمسة مكاتب للتفتيش للشؤون الادارية والمالية فى كوناكرى ولابى وكانكان ونزيريكورى وكنديا ، ويشغل كل مكتب منها ثلاثة أو اربعة مفتشين مدربين ويكون كل واحد منهم مسئولا عن خمسة أو ستة اقاليم ادارية .

ومكاتب التفتيش هذه تضطلع بفحص سير الادارة المالية والادارية فى جميع الخدمات العامة والشركات التابعة للدولة والمشروعات الواقعة فى نطاق منطقتها واختصاصاتها أما بالنسبة لادارة التفتيش العام للشؤون المالية والادارية ، فأن الادارة تتمتع بسلطات واسعة ، ويتولى المفتشون فيها التفتيش على سير الادارة مرة كل سنة على الأقل ، فى الخدمات نفسها والخدمات المدنية والعسكرية ، والمجالس العامة والشركات ومشروعات الدولة الصناعية أو التجارية وغيرها ، فى جميع انحاء البلاد .

ان الهيئات العامة يجب الا يجرى التفتيش عليها وعلى ادارتها فحسب ، وانما ينيفى أن تثبت نتائج التفتيش فى شهادة عن حسن السلوك أو التوصية بانزال عقاب صارم ضد هؤلاء الذين يخرقون القوانين الموضوعة لادارة الأموال العامة .

ان الرجال الذين يخربون بناء البلاد الاقتصادى ويوقفون تقدم شعبنا الاقتصادى والاجتماعى هم اعداء الأمة .

لقد ذكرنا مرارا وتكرارا ان استقلال الدولة السياسى لن يكون استقلالا حقيقيا مالم يكن مبنيا على اساس استقلال اقتصادى . ان الرجال الذين تثبت عليهم تهم سرقة الأموال والممتلكات العامة أو سوء استخدامها يجب ان يعتبروا الد اعداء الثورة الفيتية واخطرهم ، ومن ثم يجب محاكمتهم امام محكمة للثورة ، تنزل بهم أقسى العقوبات ومصادرة ممتلكاتهم اما لصالح الأمة او الاقليم التى ارتكبت ضده الأخطاء .

ونذكر ان سرقة الماشية كانت قد انتشرت كالوباء فى الماضى فى حياة قرانا ، ولكننا استطعنا القضاء على هذا الوباء بفضل الحملة الحازمة التى قمنا بها ضد اللصوص .

واليوم ، يتوقع كل انسان من الحزب وحكومته اتخاذ خطوات مماثلة حتى تسود الأمانة والوطنية والكرامة جميع موظفى الحكومة وتحل محل التقاعس والتلاعب ، وفى هذه الحالة تنتهى الأزمة الخلقية التى تلاحظ عند بعض العناصر .. بفضل اليقظة والوعى .

ان وجود أزمة خلقية يكشف دائما انعدام الثقة فى النظام او بمعنى آخر فى فرص الأمة وتطلعاتها الى تطور سليم . ان الموظف او العامل المكافح ملتزم التزاما مخلصا بالثورة وليس له اى مطامع سوى المطامع التى يحققها انتصار حزبه ونجاح دولته فى حماية مكاسب الثورة وتدعيمها .

أننا نندد بهؤلاء الذين لايستطيعون شراء سيارة أو بناء منزل من ثم يلجأون الى اساليب غير شريفة ليعيشوا عيشة البذخ بدافع من رغبتهم فى التظاهر •

ان الكفاح الثورى يجب ان يضفى صفة ادبية وفائدة اجتماعية على جميع اوجه النشاط وبخاصة النشاط الاقتصـــــــادى • ان التنفيذ الصحيح لسياستنا الخاصة بالتخطيط الاقتصادى واقامـة علاقات اجتماعية عادلة فى مجتمعنا وتدعيمها ، وتقديم المصلحة العامة على المصالح الفردية التى تتسم بالأنانية والتعجيل فى تقدمنا الاجتماعى ••• كل ذلك يتطلب منا توسيع نطاق كفاحنا الثورى ضد الأزمة الخلقية التى يخلقها اناس يفتقرون الى الوعى الوطنى وشعور التقدم •

احترام المؤسسات الوطنية والنظام

ان تقديم طريقة المعالجة السياسية على العناصر الاقتصادية والفنية من المبادىء الأساسية التى تتميز بها عقيدة حزب غينيا الديموقراطى •

لقد ذكرنا آنفا اننا ننبذ الاقطاع التقليدى والمالى والديموقراطية الشكلية مادمنا لانريد ان نمارس سيادة على الانتخابات البرلمانية فقط • وهذا هو السبب فى اننا قمنا بتحليل التفسيرات الخاطئة للسيادة السياسية التى تفسرها بعض الفئات السياسية التى تدعى انها ـ أى السيادة السياسية ـ تتعدى على حقل الفنيين وتتدخل فى الشئون الداخلية والخدمات الادارية ، أو حتى تغطى الأخطاء الوظيفية •

ان بعض المنتخبين السياسيين يسعون ، تحت ستار السيادة السياسية ، التى تعنى فى الواقع كفالة الأحترام لمبدأ سواد حقوق الشعب ومصالحه ، الى الهروب من واجباتهم الوظيفية أو النظام المعمول به فى جوانب عملهم وخدماتهم •

وفى حين أن الدور الذى يقوم به الحزب يتضمن تقريرا مـا يخدم مصالح الامة والاشراف على تنفيذ القرارات التى يتخذها فى هذا الصدد ، فأن الدولة تمثل الكيانات العضوية للامة • وبينما تسير الأمة حسب خط الحزب السياسى وتعمل لتحقيق الأهداف التى يحددها ، عليها ان تضطلع بمسؤوليات جسيمة تتفق اهميتها وجسامتها مع مستوى تطور الأمة •

ان الدولة هى التى تضع القوانين موضع التنفيذ وتنظم المجتمع وتعنى بتنفيذ المشروعات ذات المصلحة العامة • وعلى زعماء الحزب

واعضائه المكافحين ان يحترموا السلطة الادارية التى تعد جـزءا لايتجزا من سلطة الأمة على كل فرد •

ورؤساء الخدمات الادارية ـ الامن والارصاد الجوية ، والعدل والجمارك والايرادات الداخلية والصحـة العـامة والتفتيش والاقتصاد الريفى والبنوك وغيرها ـ جديرون باحترام الجميع فى ممارستهم اعمالهم العامة مثلهم فى ذلك مثل المنتخبين السياسيين فى ممارستهم واجباتهم الحزبية •

ان سوء العمل فى بعض الخدمات والهيئات العامة مرده الى انعدام السلطة الحقيقية والأفتقار الى النظام من جانب المرءوسين وعدم الشعور بالمسئولية من جانب الرؤساء

وفى حين أنه ليس فى امكان اى شخص ان يجلس فى المكتب السياسى الوطنى والهيئة التوجيهية لفرع من الحزب أو فى مجلس لجنة من لجان القاعدة الا اذا انتخبه اعضاء الحزب ، فانه من الواضح أن هذا غير كاف لتحويل ممثل الشعب الى شخص فنى بين عشية وضحاها •

ان السلطة السياسية تتدرج من القاعدة الى القمة • فى حين ان السلطة الادارية تتدرج من القمة الى القاعدة • وفى نظام غينيا الشعبى ليس هناك اى فرصة لتخويل اى رجل يكره الشعب ويحتقره اى سلطة عامة وهذا هو السبب فى اننا نؤكد ان اى كادر سياسى يتنافى سلوكه مع القوانين المعمول بها فى بلادنا يجـب محاكمته وادانته بدون اى تردد من جانب المسئولين فى الـدولة

اننا ننبذ جميع الوان الوساطة والتدخل والمحسوبية من جانب للحصول على قرض لقريب أو صديق أو اطلاق سراح سجين أو اسداء أى خدمة ! ان كل تدخل من هذا القبيل يجب استنكاره والتنديد به وان يطرد مرتكبوه من هيئات الحزب القيادية ، كما

ان موظفى الحكومة الذين ، بسوء استخدامهم سلطتهم أو فسادهم او عنصريتهم ، يفتئتون على مصالح انسان أو مجموعة من الناس أو الأمة ككل ، يجب طردهم من الخدمة العامة

ان النظام شرط اساسى من شروط التقدم فى بنائنا الوطنى ومن ثم فانه لابد من أن يسود الحزم الثورى جميع المستويات .

هناك بعض الرجال يسعون الى شق طريقهم على حساب القوانين واللوائح المعمول بها فى بلادنا ، بيد أن اليقظة الجماعية وحدها والتربية والمدنية ووعى الشعب السياسى ، كفيلة بأن تمنع الانحرافات الخطرة .

ليس ثمة شيء اكثر تعقيدا وتقلبا وتناقضا من الكائن الاجتماعى .. فهو تضطرم فى نفسه ميول ايجابية وأخرى سلبية ومحاسن وعيوب ومثل تقدمية ثورية وأخرى عتيقة بالية والغريزة والحكمة ومواقف متخلفة وأمانى ديناميكية .

ان موظف الحكومة الذى يعين رئيسا لادارة او مديرا لمشروع يعرف الامتيازات التى كان يتمتع بها خلفه الاستعمارى فى ظل النظام البائد منها السكن المجانى والسيارة والاجازات فى أوروبا وغيرها .. وقد يرنو أحيانا الى ذلك النظام ويتمنى عودته لان هذه الامتيازات انتهت الآن الى غير رجعة ، وهناك الموظف الكبير الذى يريد أن « يامر » فيطاع ، لا ان يوجه بكفاية العمل الجماعى للعمال والموظفين الذين يعملون فى ادارته .

أما بالنسبة للكادر السياسى السيء ، فانه يرنو الى عهد التسلط حيث كان يتحكم تحكما جائرا فى السلع والسكان فى دائرة نفوذه ، وهو (يسوى حسابه) مع خصومه بالتهديدات السب ويحاول اذلالهم .

ان استخدام سلطة الحزب او الدولة ضد شخص برىء بعد

جريمة ، واستخدام سلطة الدولة ضد الحزب والعكس يعد جريمة مضاعفة .

ولما كان الحزب اعظم اداة فعالة للشعب يسيطر بها على مصيره ويوجهه ، فان من يسيء الى تطورها انما يسيء الى مصالح الشعب العليا . ولما كانت الدولة ايضا — في جميع انحاء العالم — اداة للتوجيه والأدارة ، فأن من يعمل على شل حركتها يسيء بذلك الى مصالح الأمة .

ان طبيعة الدولة فى اى بلد تتميز بكياناتها وهى لايمكن فصلها عن النظام السياسى الذى تقيمه قوى البلد الحاكمة

أنحن بحاجة الى التذكير بان النظام الديموقراطى الشعبى الذى تعتنقه الثورة الفينية من أجل تحقيق التقدم الذى ينشده الشعب يسيطر على وسيلتين كبيرتين : الحزب والدولة ، وهما يعدان أداتين لدكتاتورية شعبية ديموقراطية انسانية ، واذا أردنا ان نحمى المكاسب التى حققتها ثورتنا ، فانه يجب عدم السماح بقيام أى صراع بين هيئات الدولة وهيئات الحزب .

لايجوز لأى فرد أن يستبدل الشعب بنفسه ويصادر سيادته ان النائب والوزير ورئيس لجنة توجيهية من لجان الحزب الفرعية وحاكم الاقليم .. كل هؤلاء هم خدام الشعب الذين يجب ان يوضعوا فى ظروف ادبية ممتازة حتى يستطيعوا الاضطلاع بمسئولياتهم

ان الفوضى تخلق الصراع وهذا بدوره يؤدى الى مزيد من الفوضى ، أما النظام فيؤدى الى التوازن والانسجام ان اعضاء الحزب المكافحين ونقابات العمال والجمعيات التعاونية ورؤساء الادارات ، كل هؤلاء يجب ان يؤيدوا الثورة بمكافحة السلوك الطائش .

ان المرحلة الاولى من عمل حزبنا ، تتمثل فى يقظة جماهير

الشعب الغينى ووعيه بالحاجة الى حركة واحدة معادية للاستعمار وتعبئتهم فى عمل واع لتحقيق برنامج ايجابى دون الأشارة الى الجنس الذى ينتمى اليه الرجل أو الدين أو اصله الأجتماعى •

ومن ذلك الوقت ، يجد نظام الديموقراطية الوطنية الـــذى اقمنا صروحه تعبيرا فى برنامج وطنى واحد وشعور واحـــد بمسئولياتنا ووحدة كاملة فى عمل الجماهير العاملة فى غينيا ، التى اضحت واعية كل الوعى بمصالحها العليا •

ان هذه الوحدة هى من الناحية الموضوعية ، اقوى اساس للامة • ولنا أن نفخر اليوم أنه لم يعد عندنا أمة الغــولانى أو أمة المالينكى أو أمة السوسو أو أمة الجويرزية •• ان اعضاء جميع هذه الجنسيات اصبحوا ينتمون الى كيان انسانى سياسى اقتصـــادى جغرافى واحد وهو جمهورية غينيا •

ان المرحلة الثانية لعمل حزب غينيا الديموقراطى قد تميزت بكفاح شعبنا المشترك ضد السيطرة الاجنبية والحكم الاستعمـــارى من اجل تحرير أمتنا السياسى •

ولقد دخلنا بعد اعلان الاستقلال وقيام دولة ذات سيـــادة مرحلة ثالثة وهى مرحلة الثورة أو مرحلة التقدم الديموقراطى المستمر وهذه هى اصعب المراحل لأن الشعب المكافح من أجـل تقدم مستمر لايحق له ان يتوقف فى طريقه أو ان يتخذ مـــوقف اللامبالاة من المشاكل التى تكيف مستقبله •

وهكذا ، ان الحزب الذى يريد ان يكفل تقدما مستمرا عليه ان يبنى جميع اوجه نشاط الشعب على اساس ديناميكى وطيد الأركان وينسق اوجه النشاط هذه لتصفية جميع التناقضـــــات التى تظهر داخل المجتمع •

ومن ثم ، فأن المرحلة السياسية تتطلب استمرار رفع وعى

الشعب وتوسيع طاقات مفاهيمه واتخاذ القرارات التى من شأنها ان تساهم بنصيب وافر فى هذا التقدم وتنفيذها والى جانب ذلك تحتم وضع التطورات الجديدة تحت الدراسة المستمرة واستكشاف الخط الذى يمكن على اساسه تحسين القوى الايجابية وتصفية الميول السلبية •

ان ابتغاء وحدة افريقية واستقلال حقيقى والتحدث عن عدم الانحياز والتصنيع والنقد الوطنى المستقل عن اى نفوذ أجنبى وعن تطور اقتصادى متوازن يسير حسب تخطيط محكم •• كل ذلك يتطلب تأييد ثورة تسعى الى استئصال جميع اسباب الظلم الاجتماعى من حياة الشعب والانتفاع من العوامل التى تستطيع تقوية التوسع المستمر فى وسائلنا وحماية حقوق الشعب ومصالحه الرئيسية •

اننا نرى ان حزب جمهورية غينيا الديموقراطى يمثل مجمل فضائل الشعب وذكائه وقدراته •

ان هذا الحزب الذى ولد فى عام ١٩٤٧ لن يموت طالما انه يكافح من اجل تقدم الشعب الغينى وتحقيق رخائه المادى والمعنوى ان الأفراد الذين أسسوا الحزب سيموتون ، ولكن شعب غينيا الذى يتجدد دائما ، سيعمل على أن يبقى حزبه الطليعى حيا لتحقيق مثله الانسانية العليا •

وهذا هو السبب الرئيسى فى اننا يجب ان نوجه جميع جهودنا لتعزيز وتدعيم اسس الحزب العضوية وفرض مبادئه ورفع درجة الوعى عند اعضائه وتشديد رقابته على حياة البلاد حتى يستطيع توجيه مصائر الامة بسلطة ومقدرة وكفاءة متزايدة

ولقد اكدنا دائما ان حزبنا يختلف كل الاختلاف عن جميع الأحزاب التى نشأت فى غينيا ولكن لم تكتب لها الحياة •

ان الحزب الرجعى والحزب الانتهازى يهتمان فقط بالحاضر ؛ واحزاب من هذا القبيل تشبه الجدول الذى تفيض المياه على ضفتيه فى الفصل الخطير ثم لا يلبث أن يجف دون ان يبقى فيه قطرة ماء واحدة تروى ظمأ أى انسان .

أما الحزب الثورى ، كحزب غينيا الديموقراطى فانه يرتبط ارتباطا وديا بافكار الشعب وأماله وتطلعاته وارادته ، ومثل هذا الحزب يكتب له الخلود .

ولقد استطاع الحزب بفضل اعضائه المكافحين وزعمائه وبعد ان اجتاز تجارب قاسية ان يدير شئون الأمة وان يضطلع بادارة جميع ثروات المجتمع الغينى . وانشأ الحزب كيانات لدولتنا فى مختلف القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا للمصالح التى يريد الشعب ان يحميها وينميها

واذا كان الحزب يسير على خط سياسى قويم واذا كانت كيانات الحزب العضوية سليمة ايضا ، فان هذا لاينطبق للاسف على الطرق التى ينتهجها انصار الحزب واعضاؤه المسؤولون ومواقفهم وسلوكهم على مختلف المستويات .

ان الخلق الحسن وصفاء النيات لايكفيان لدفع عجلة الثورة ؛ ولكن من الضرورى انه يجب على جميع هؤلاء الذين يدعون — على مستوى الأمة والأقليم والمركز والقطاع الاقتصادى والمشروع — الى ترجمة القرارات الثورية التى يتخذها الشعب الى حقائق ، ان يلتزموا بسلوك فكرى وادبى يتفق والأهداف المرسومة لنشاطهم .

اساس الثورة

١ ــ معنى التقدم

ان جميع الشعوب تواقه الى التقدم ، وهى تعمل ، حسب درجة وعيها ومقدراتها ، على تحسين سعادتها المادية والأدبية ، ولكن اذا كان جميع بنى الانسان يرغبون فى التقدم ، فانهم يفكرون فيه تفكيرا مختلفا ، ففى حين يكون البعض تحت سيطرة الارادة للاستغلال والقهر ويسعون الى زيادة الوسائل التى يستطيع بها اخضاع مصالح الاخرين الى مصالحهم من طريق الاستغلال الرأسمالى أو الاقطاعى او حتى بالنصب يرى البعض الأخران التقدم يتمثل فى تحسين حياة المجتمع ككل ، وهذا يشترط اساسا تنفيذ القواعد والتطبيقات التى من شأنها ان تسمح لكل فرد تحقيق امانيه المشروعة وفقا لجهوده وقدراته ثم احتياجاته .

ان الأحزاب السياسية التى تؤمن بالطبقات الاجتماعية ،تتجه بكليتها الى حماية قضية الطبقة التى انبثقت منها وتتبنى حماية مصالحها الجزئية ضد مصالح الطبقات الأخرى ، وهذا يعد تفضيلا للمصالح التى ترى لزاما عليها الذود عنها ، ان هذا الوضع يجعل من السهولة بمكان للاحزاب الطبقية ــ سواء اكانت تمثل طبقة عاملة أم طبقة راسمالية أن تواجه عملها الخاص بها .

أما بالنسبة لنظام الحكم عندنا ، فهو نظام شعبى ديموقراطى تقدمى يؤيده حزب ديموقراطى وطنى يكافح فى صفوفه جميع المواطنين فى جمهورية غينيا لتحقيق أهداف مشتركة محددة .

ان نظام «الديموقراطية الوطنية » قد يكون نظاما قصير العمر سرعان ما يخلى السبيل لقيام نظام طبقى ، أو انه قد يكفل بقاءه بتدعيم اساسه ومراقبة سلوك جميع الأفراد ..

انه يجب علينا الا ننسى أن حزب غينيا الديموقراطى يضـــم فى صفوفه من ناحية •

ـ عناصر تقدمية ذات مستوى عال من الوعى الثورى ، تحدوهم ارادة قوية لاحداث تغييرات نوعية فى نظامنا الاجتماعى ..عناصر ترغب فى تصفية جميع اسباب الصراع والتناقضات ، وجميـــع اشكال الاستغلال والقهر وجميع انواع التفرقة والتمييز .. أى التفرقة غير المبنية على مستويات القدرة أو الانتاج •

ـ ومن ناحية أخرى يضم الحزب رجالا مشبعين بالعـــادات الفكرية الاقطاعية .. فهم يتحدثون عن الديموقراطية ولكنهـــم يضعون عليها مفهوما وفقا لمبادئهم القائمة على أساس عدم المساواة ... اى تفوق بعض الاشخاص على أخرين من ناحية الجنس أو اللون •

ان بعض المسئولين مازالوا يعانون من عقدة مركب العظمة ازاء العما لوالمزارعين والأميين بصفة عامة ، وهم ميالون الى ممارسة ضغط غير شريف على المواطنين لكى يضمنوا الامتيازات لقلة من الناس •

وهناك فئة من التجار الشرهين الذين يهللون لأهدافنا الخاصة بالتطور الاقتصادى ولكنهم يأبون أن يطبقوا عمليا قرارات الحزب والى جانب ذلك يتجاهلون القوانين واللوائح المعمول بها فى الدولة أو أنهم مازالوا يتخطون هذه القوانين عن عمد •

وصفوة القول أن حزب غينيا الديموقراطى يجمع ألوانا عديدة من الأراء والمواقف تساوى تنوع حالات أعضائه وظروفهم ،ويقربها الى بعضها البعض ، وبعض هذه الآراء تكون مرتبطة بمصالحمتعادية متضاربة لايمكن التغلب عليها الا بعمل واقعى حاسم كالعمل الذى يمارسه الحزب وسيمارسه الى أن تزول تماما جميع الأسبـــاب الخاصة بتصارع المصالح أو المتناقضات الاجتماعية ».

ومن ثم ، فانه يجب علينا الا نتجاهل حقيقة أنه بالرغم من الاتفاق العام على برنامج مشترك أقرته جماهير الشعب الممثلة فى الحزب ، وبالرغم من الأمانى المشتركة والارادة الجماعية لطبقات شعبنا الإجتماعية المختلفة ، فان حياة هذا الشعب تتميز بوجود عناصر متناقضة تميل الى التفكك الاجتماعى الأمر الذى يتناقض مع المعنى الذى نضفيه على أرادتنا فى التقدم والتوازن الاجتماعى ٠

وهذا هو السبب فى أن الحزب آلى على نفسه أن يؤكد ان الوحدة ليست غاية فى حد ذاتها ٠٠ اى وحدة من أجل الوحدة ، وانما هى وسيلة لدفععجلة الثورة وحماية الحرياتالفردية وحقوق الانسان ٠

ان الوحدة التى ينشدها حزب غينيا الديموقراطى وحدة تسير نحو هدف تقدمى ٠٠ وحدة فى العمل لتوفير سعادة انسانية ٠٠ وحدة فى اعادة بناء الأمة ٠٠ وحدة لأسترداد الشخصية الأفريقية ٠٠ ٠وحدة فى العمل مع الشعوب الأخرى لخلق عالم أفضل ٠٠

والوحدة ليست غاية نهائية ، وانما وسيلة لتحقيق ايجابى سريع لمثل الحرية العليا والمساواة والتضامن الانسانى التىتعبىء الناس الواعين والشعوب الواعية فى الكفاح من أجل التحرر التام٠

ولقد ذكرنا مرارا أن التحليل الموضوعى العلمى ينبغى أن يدقق فى مضمون الأشياء وشكلها ٠ ان ظروف التقدم التاريخى يمكن استبانتها بوضوح اذا تذكرنا ان العامل الاساسى لتعبئة الناس والشعوب هو السعى الدائب لتحقيق السعادة الانسانية ٠ وهذا السعى قد افضى الى تنظيم الناس فى مجتمعات لأنهم شعروا انهم يستطيعون أن يحققوا بسرعة وكفاءة التقدم المنشود اذا هم جمعوا طاقاتهم وقدراتهمالفكرية والمعنوية ووسائلهم المادية ٠ أليسالسلوك الاجتماعى للكائن الانسانى مرده الى عجزه عن اشباع جميع مطامحه

واحتياجاته فى عزلة وهكذا ، فأن أى تنظيم أو تجمع مهمـــما كان « كنقابة العمال أو الجمعية التعاونية أو الحزب السياسى) يجب أن يعد كوسيلة لاتستطيع أن تحل فى أى حال من الأحوال محل الغاية التى تنشدها .. أى التحقيق الموضوعى للاشياء المطلوبة ».

اننا نعود هنا فنكرر أن حزب غينيا الديموقراطى والنظـــام الشعبى الديموقراطى الغينى يجب أن ينظر اليهما كأداتين فى يـد الشعب لخدمة مصالحه وزيادة سلطاته ورفع امكانياته الخلاقة ».

وبالنظر الى بناء شعبنا ومؤسساتنا فقد آلينا على أنفسـنا أن نخضع لقانون التناقض ــ اى الصراع بين المصالح المختلفـة بالنسبة لأوجه الاختلاف فى الظروف المعيشية ــ فان مقدرتهما على توجيه طريق الأمة والاسراع فى تطورنا التاريخى او التقدم ؟ مرهونة بمواصلة تنمية الوعى الثورى عند الجماهير وحزمهما الشديد فى معالجة المشاكل المتعلقة بتطور مجتمعنا .

ان طبيعة نظامنا الثورية الشعبية تتطلب ان تتركز جميع أوجه نشاطنا فى جميع النواحى على الشعب لخدمة مصالحه وامانيـه واحتياجاته وحقوقه ، وهذا يجب ان يبقى دائما هدفنا الوحيد ».

وهذا الاختيار يعنى ضمنا أننا يجب أن نختار ونؤيد قضيـة الأمة العادلة ومصالح الشعب ضد انانية الأفراد ومجموعات الأفراد الذين يمارسون نشاطا غير اجتماعى •

انه ليس فى الأمكان كفالة اساس وطيد الدعائم للتقـــدم الديموقراطى والاجتماعى بتجميع المصالح المتناقضة أو بأيجــاد حلول وسط بين مصالح الاقطاع والاستعمار وبين المصالح المشروعة للطبقات الكادحة والجماهير المستغلة • ولكن الاساس الذى يمكن عليه تحقيق التقدم الاجتماعى والديموقراطى هو اختيارنا الجرىء للأساليب والتطبيقات الكفيلة بازالة جميع مصادر التناقض داخل

المجتمع بطريقة منظمة وبعملنا من اجل تحقيق عدالة اجتماعية وخلق مجتمع ليس للطبقات المتعادية فيه وجود •

الا يعنى هذا انه يجب على الحزب ، الذى اختار السير على طريق الحقيقة التاريخية ، الا يتردد فى اتخاذ الخطوات التى من شأنها اصلاح شأن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية داخل مجتمعنا وتوسيع نطاق الكفاح ضد الانتهازية والنزعة الفردية والاستغلال •• وصفوة القول •• ضد جميع اساس الظلم الاجتماعى •

ولقد اتخذت قرارات ثورية تتعلق بـ :

ـ الحياة الحزبية :

وتقوم على الديموقراطية الأصيلة والمساواة ومساهمة جميع المواطنين فى الحياة العامة وسيادة الشعب •

ـ كيانات الدولة :

قمع الاقطاع والقضاء عليه ، تغيير اساليب الأدارة والحكم ، وهذه الكيانات يشرف الشعب الآن عليها ، وينبغى عليه ان يواصل العمل لدفع تقدمه وكفالة أمنه :

ـ الحياة الاجتماعية :

حملة ضد تعاطى الخمور ، وتحرير المرأة• ورفع مستوى العمال وتأميم المدارس الخاصة والكفاح ضد التعصب الدينى •

ـ الحياة الاقتصادية :

اصدار عملة غينية والأشراف الحازم على الصادرات والواردات

واعادة تنظيم القطاع التجارى وتحقيق الاشتراكية فى قطاعات الاقتصاد الرئيسية .

ولقد رحبت جميع الطبقات الاجتماعية بهذه القرارات ودافعت عنها لأن مصالحها لا يمكن فصلها عن مصالح الأمة .

ان موجة الاحتجاجات وحملات التشهير والتخريب التى نشطت فيها العناصر الرجعية للحيلولة دون تحقيق القرارات الثورية ولجوئها الى الكذب والتمويه والانخراط فى صفوف الحزب ..لم تجد فتيلا ، فهذه العناصر لم تهتم الا بالمصالح الرخيصة وسعت لتحطيم ثقة الشعب التى تعد اعظم ذخيرة سياسية لنجاح الثورة .

ولقد سبق لنا ان قلنا ، فى معرض شرح مفهوم التقدم ، ان التقدم يتحقق فى أطار اجتماعى انسانى صالح لتحرير الكائن الاجتماعى تحريرا تاما ، وفقا لمصالح وقوانين المجتمع الذى هو جزء منه .

ويجب الا يغرب عن البال ان التقدم يمكن تقييده بالنسبة للزمن أو السرعة على الا يتعارض مع نتائجه وبذلك يعوق تطور المجتمع المستمر .

ان للقرارات الثورية التى اتخذناها اثارا ايجابية للجماهير ، لانها تستهدف حماية حقوقها وزيادة فرصها للتقدم ، بيد أن لها ايضا أثارا سلبية على بعض العناصر التى تتهدد امتيازاتها الجائرة واعمالها غير الوطنية بتنفيذ هذه القرارات .

ان تطور بلد من البلاد لايسير بدون حدوث مصادمات . وعلى الحزب أن يتقبل الكفاح بما فيه من صعاب وشدائد فى جميع الميادين التى يتعارض فيها واقعه مع برنامجه .

حينما نحلل الحالة فى غينيا بعد خمسة اعوام من الاستقلال

ينبغي أن نكشف جميع العيوب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وجميع الأفكار والوان النشاط والمواقف التى لو دامت وكبرت ، العادت بالضرر الكبير على سير تطورنا الذى اخترناه بكل اصرار لتحرير مجتمعنا •

وهذا يعنى اننا يجب ان نواجه الاهداف التى حددتها قرارات سابقة مع الواقع الناجم عن تنفيذ هذه القرارات ، ولابد لنا ، فى اجراء هذا التحليل ، أن نقول الحقيقة كاملة . ان قوة الحزب السياسية والمعنوية وامانة قياداته مرهونة بالنقد الصحيح والنقد الذاتى للعمل الذى يمارسه ويوجهه اناس منبثقون من طبقات اجتماعية مختلفة ويتناولون المشاكل التى يواجهونها بطرق مختلفة •

ان هذا التحليل خليق بأن يزيد كفاءة عملنا السياسى والاقتصادى والاجتماعى والا يقودنا الى موقف يتسم بالكسل نكتفى فيه بالقول او بالأعراب عن الاعتقاد بأننا يجب ان نوقف عملنا لأن ثمة مصاعب وعقبات ظهرت ، وهذا يوازى فى حد ذاته الهروب من المصاعب بدلا من السعى لحلها • والامتناع عن القاء ضوء على الأسباب الحقيقية لعقبة يعد موقفا من مواقف الجبن الخطرة واستسلاما مشينا •

ونظرا لأننا نؤمن بأن الشجاعة هى الموقف النافع الوحيد ، فأننا نعود فنؤكد أنه يتحتم علينا أن نحارب الاستغلال والقهر حتى أن نستطيع ان تكفل السعادة للشعب ، على اننا يجب الا ننسى ان هناك قوى متضاربة كثيرة نشيطة فى صفوف الشعب وان مصالح قلة من العناصر الانانية تحاول أن تكسب أرضا على حساب السعادة والتقدم العام •

وهكذا نرى أن اطار عملنا واضح تمام الوضوح • ويجب علينا أن نحاول فى داخل هذا الأطار ، التغلب على المتناقضات المنطوى

عليها هذا الأختيار • وعلينا ان نفكر فى الخطوات العملية المؤدية الى هذه الغاية ثم تتخذ القرارات المناسبة •

ان هناك تناقضات حتى فى صفوف عائلة واحدة مع ان جميع اعضاء هذه العائلة ينتمون الى فئة اجتماعية واحدة .

وهناك فى القرية تناقضات بين الأفراد وبين الجماعات التى ترتبط ببعضها البعض بأواصر القربى • وثمة تناقضات على مستويات الأمة بين الاقاليم المختلفة والقطاعات الاقتصادية والطبقات الأجتماعية •

والى جانب ذلك هناك تناقضات بين اعضاء أى حزب من الأحزاب ، وهناك تناقضات بين اعضاء اللجان الحزبية ولا يمكن ، تذليل هذه التناقضات الا اذا سادت مبادىء الديموقراطية •

وثمة تناقضات فى أى فرع من فروع الحزب بين المسئولين فيه وهناك تناقضات بين اللجان المختلفة وبين اعضاء اللجنة التوجيهية •

وهذه التناقضات لايمكن القضاء عليها الا اذا اتخذت جميع القرارات للمصلحة المشتركة ونفذت تنفيذا صحيحا حتى لا تحول عن الأهداف التى اتخذت من أجلها •

وهناك تناقضات بين اعضاء المكتب السياسى • وهذه التناقضات يمكن التغلب عليها اذا بقى كل عضو من اعضاء المكتب مخلصا للخط السياسى الذى رسمه الحزب ويتصرف ويعمل كأداة فى خدمة الأمة •

ان تناقضات من هذا القبيل تميز حياة أى كيان يضم عددا من الأشخاص ، وهناك تناقضات بين مدير المنطقة وعمدة القرية وبين حاكم الأقليم ورؤساء الادارات أو المشروعات والى جانب ذلك هناك

تناقضات خارجية بين صاحب المتجر والعميل والمالك والمستاجر الخ ...

ان مثل هذه التناقضات قائمة بالرغم من الصفة الموحدة التى يتسم بها حزبنا ، لأن هذه التناقضات تعبر عن اختلافات اجتماعية أو اختلافات وظائفية مثل التناقضات القائمة بين المدرس والتلميذ والقاضى والمذنب والطبيب والمريض .. الخ .

ولكى نوضح هذه النقطة ، نقول اننا اذا اردنا أن ننمى حوافز التطور عندنا ، وجب علينا أن نعرف جميع التناقضات داخل مجتمعنا حتى نستطيع القيام بتحليل صحيح لجميع أسباب الصراع ونعالجها ، وصوب اعيننا هدف واحد ، وهو مصلحة الأمة التى هى فى الوقت نفسه مصلحة حزب غينيا الديموقراطى .

انه ليس من الأمانة فى شىء استخلاص حجج من بعض الحقائق مهما كان شأنها للطعن ، دون أى تمييز فى بعض الكيانات ، وتصوير تناقضات طفيفة على أنها تناقضات اساسية ،ولكن هذا هو مايفعله بعض اعداء نظامنا سواء عن معرفة أو جهل ، حينما يتحدثون عن أعمال بعض مندوبى الشركات التجارية الوطنية غير المسؤولين ويشككون فى كيانات الدولة ومبادىء الحزب .

وهناك مثل شعبى يقول : « الشجرة لاتستطيع اخفاء الغابة » .. وهناك حتى فى اعظم الدول تقدما افراد فاسدون رجعيون » .

ففى الأتحاد السوفييتى عوقب بعض كبار المسئولين اخيرا باحكام صارمة بتهمة سوء استخدام السلع العامة .

ان انزال عقوبات رادعة بأعداء تقدمنا الاقتصادى شىء ، وعدم فقدان الثقة فى امكانيات الشعب وتمهيد الطريق الذى يؤدى الى الرخاء فى ظروف تظلها العدالة والتضامن ، شىء آخر .

ومع أن الحياة الاجتماعية فى غينيا لا تخضع للعداء الطبقى أو

الأختلافات الاجتماعية ، فأنها مع ذلك تشوبها اتجاهات تناقضية قد تتطور الى صراع طبقي اذا لم يعمل حزب غينيا الديموقراطي بما لديه من أغراض واهداف اقتصادية واجتماعية وكذلك الدولة الغينية ، بفضل الصبغة الثورية التى تتسم بها قوانينها ، على وقف تطور هذه الاتجاهات والمصالح الجزئية التى تستهدفها •

ان شعب غينيا سيتمكن من بناء مجتمع ذى مستوى عال دون أن يمر فى المرحلة الرأسمالية ، وذلك بتعزيز عمله الدولى واظهار طابعه المعادى للاستعمار والقضاء تماما على جميع رواسب الاستعمار فى بلدنا وتصفية تصارع المصالح فى مجتمعنا .

لقد اظهر تحليل مجتمعنا على اساس الظروف المعيشية وجود طبقات كثيرة منها :

١ ـ الفلاحون الذين يعيشون من الزراعة الفردية أو العائلية أو التعاونية أو الرعى أو الصيد أو المهن ،

٢ ـ أصحاب الأجور

٣ ـ الزراع الذين يسيطرون على موارد مادية ومالية ضخمة ويستخدمون عددا متزايدا من العمال

٤ ـ الملاك

٥ ـ التجار الذين يعيشون على المضاربات التجارية

٦ ـ التجار الكبار واصحاب المخازن والمستودعات وغير ذلك

٧ ـ المتعهدون واصحاب الورش والصناعات الصغيرة ..

وهناك تناقضات داخلية فى صفوف كل فئة من هذه الفئات

ان التجار واصحاب المصانع وكبار الموظفين يميلون الى الأخذ بقدر من البرجوازية ، والى تمييز انفسهم عن جماهير الشعب ، ان

بعضهم يظهر حتى احتقاره للشعب ولا يحاول ان يخفى هـــذا الشعور •

ان البرجوازية وهى نتاج اطار اقتصادى واجتماعى يمكن ، معرفتها بسهولة من طريقة حياتها وموقفها السلبى ومقاومتهـــا للمبدأ الديموقراطى وهو سيادة ارادة الشعب ومصالحه . وهى المبادىء التى تلهم نظامنا .

ان هذه البرجوازية ، هى مصدر الشعارات الهدامة والنقـد العقيم والافتراءات والحملات ضد الحركة الثورية التى تقوم بها الجماهير وهى أيضا تعد قاعدة للنشاط الهدام المضاد للثورة .

ففى حين ينغمس المالى البرجـــوازى فى الرشـــوة والتخريب الاقتصادى (الاتجار بالمخدرات ورفع الأسعار •• الخ) ، ينغمس البرجوازى ذو الياقة البيضاء فى المضاربات الفكرية القائمـة على المناقشات الشخصية ، التى لا تتعارض مع النظريات الرجعيـة والانتهازية .

وعلى الجماهير المكافحة أن تحافظ على يقظتها وكفاحهـــا ضد السلوك والعادات البرجوازية فى جميع نواحى حياة الأمة .

ولكننا حينما نستنكر الميول البرجوازية ونندد بها ، فاننا لا نعنى ـ كما يفعل الاخصائيـــون فى عمليـــات نشر الانحـراف والاضطراب والبلبلة ـ أن نلصق صفة البرجوازية بالمواطن (المزارع أو الحرفى او الموظف وغيرهم) الذى يكافح كفاحا مريرا لـــكى يبنى بيتا عصريا او يشترى سيارة أو يحسن ظروف عائلتـــه المعيشية بالعمل الشاق .

ففى الحقيقة ان من اهداف الثورة تمكين كل شخص من أن يحقق ، بعمله ، أعلى درجة ممكنة من الرخاء . وهكذا ، فان الشخص لا يمكن أن يلام على توجيه طاقاته ومهارته لتحســـين مستويات معيشته .

ان اعداء الثورة ـ سواء المعروفين أو المتخفسين ـ يجب أن يعرفوا جيدا أن أية محاولة للوقوف فى طريق الثورة تنطوى على خطر بالغ كالخطر الذي يواجهه الشخص الذى يقف على قضبان سكة الحديد امام قطار مندفع باقصى سرعته ، وهم بذلك يقدمون على الانتحار ، ، لأن الثورة تحفزها وسائل قوية وتفكير ديناميكى ، وهى لن تعتق الناس الذين يحاولون عرقلة تقدمها أو وقفها .

ان هذه الاعتبارات قد حدت بقيادة حزب غينيا الديموقراطى، الى أن تعطى للبلاد مؤسسات مبنية على أساس اشتراك الشعب ككل فى حياة الأمة السياسية . وفى حين أنها لا تغفل تعقد هذه المهمة وصعوبتها ، فانها لا تفقد الثقة ، فى أية لحظة ، فى ارادة الشعب ورغبته فى التقدم .. الذى تعد يقظته وحزمه الضمان القوى لنجاح اعمال الحزب ..

على أنه يجب ألا يغرب عن البال أن نظام الديموقراطية الوطنية يتطلب صفات أعظم ـ (مثل نفاذ البصيرة واليقظة) ـ من النظم الكلاسيكية المبنية على اساس دكتاتورية طبقة اجتماعية واحدة سواء اكانت اقطاعية أم راسمالية أم طبقة عاملة .

ان اصرارنا على حماية قيم نظامنا الانسانية لم يتأثر أو يضعف . على أننا اذا اضطرتنا الظروف الى العودة الى الطرز الكلاسيكية ، فاننا لن نتردد فى استخلاص النتائج من فشلنا فى تنسيق حياة مجتمعنا.

وبناء على هذه النظرية التى نرى أنفسنا مضطرين الى تحليلها فى هذه المرحلة لكى نستبين ما تنطوى عليه من نتائج بوضوح ، فان الحزب بدلا من قبول حل وسط بين الحقيقة والخطأ وبين الحرية والعبودية وبين العدالة والاستغلال ، سيختار تفكيك كياناته ويواصل كفاحه بوضوح فى الفرض لكى يقضى على عمليات الفوضى والتخريب التى تقوم بها العناصر الرجعية التى تسعى الى

تقويض دعائم ثقة الجماهير الكادحة والقضاء على فعالية عملها الذي يمارسه الشعب للشعب ..

اننا لا نستطيع التقدم بمعنى التقدم ، اذا انبرينا للدفاع عن مصالح لا يمكن الدفاع عنها وقبلنا المساومة وهربنا من مسؤوليات العمل الكفاحي، ولن يمكن تحقيق ذلك اذا كنا موسوعيين ومخلصين لمصالح الشعب ، ومصالح المحرومين الذين يرنون الى تقدم مجتمع ديموقراطي أصيل ، يتساوى فيه جميع الأفراد ويشعرون بالأمن ، وأن يتمتعوا بأحسن الظروف حتى يتسنى لهم اطلاق العنــــــان لامكانياتهم واشباع احتياجاتهم الانسانية .

ان حزب غينيا الديموقراطي الذى يعد وسيلة لتحقيق غاية ، لا يختار الاتحاد من أجل الاتحاد ولا يعتبر الوحدة الوطنية غاية في حد ذاتها . وانما هو يختار مصالح الجماهير ومصالح المجتمع ، ومن ثم يعطي مضمونا تقدميا حيويا للوحدة السياسية التى ينادى بها دائما .

ان ترجمة هذا المضمون التقدمى الى حقائق هى هدف الكفاح الباسل ضد جميع هؤلاء الذين يحاولون القضاء عليه وعلى فرص نجاحه مدفوعين فى هذا بحوافز رجعية .

الغاية والوسيلة

لقد حددنا فى مناسبات عديدة العلاقة بين « الغاية » الموكولة لعمل شخص من الأشخاص أو شعب من الشعوب ، وطبيعة الوسيلة التى تتحقق هذه الغاية بها .

ان الفرد لا يستطيع أن يعيش فى عزلة لئـــلا يفقد أهميتـه الاجتماعية وصفته الانسانية ، والرجل ، بصفته كائنا حيا ، يقدر بالنسبة لمدى فائدته الاجتماعية ، أى الدور الذى يقوم به فى المجتمع « كشخص مرتبط ارتباطا وثيقا بالمجتمع » .

وبما أن الفرد يخضع للقوانين والتطبيقات الاجتماعية ، فانه ينتفع من الوسائل والظروف التى يوجدها المجتمع • وكلمـا كان المجتمع منظما تنظيما سليما ، زادت الوسائل التى توضع تحت تصرفه لاشباع احتياجاته وتنمية امكانياته وزادت مع ذلك المنفعـة التى تعود على الفرد •

والحديث عن كيف يعمل المجتمع ، يســوقنا الى مشـــكلة الأهداف التى ترسم لنشاطه .. يعنى مشـكلة رسم خط سياسى لبقائه ونموه ..

من الضرورى لنجاح أى تنظيم أن يكون خطه السياسى سليما صحيحا ، أما بالنسبة لقوته الخلاقة وعمله الداخلى فانها تعتمد على درجة الحرية والمساواة والتماسك بين أعضاء هذا التنظيم •

والى جانب طبيعة الأهداف المحددة ، ونوع الوســيلة التى تستخدم لتحقيقها ، فانه ما زال هناك اعتبار آخر ، وهو كفاءة الناس الذين يرأسون التنظيم ومقدرتهم والتزامهم •

اننا ، نحن قادة حزب غينيا الديموقراطي وأعضاءه المكافحين، قد آلينا على أنفسنا أن نؤكد قيم مجتمعنا الانسانية وندعمها .

وهذا هو السبب فى أننا لن نلجا الى أيه وسيله من شانها ان تقيد قوى الابداع الهائلة ورفع مستوى الكائن الانسانى فكريا وأدبيا ، لأن سعادته مبنية على توازن تام فى داخل ذاته ، وفى المجتمع الذى هو جزء منه ، وهذه هى الغاية التى نترسمها اوجه نشاطنا فى جميع النواحى .

ان العقائد السياسيه والفلسفات الاجتماعيه والنظم الاقتصادية لا يمكن اعتبارها سوى وسائل موضوعة تحت تصرف الانسان لخدمة مصلحته الدائمة وتحقيق امانيه المشروعة والتعبير تعبيرا كاملا عن شخصيته واطلاق قدراته السياسية والاقتصادية والفكرية والمادية والمعنويه

وهكذا ، فاننا حينما نختار أهدافنا ، وأشكال تنظيمنا وأساليب عملنا ، انما نختار أولا وقبل كل شيء ما يتفق مع أنفسنا ، ومستقبلنا وسعادتنا التى يعتبر كل شيء يؤدى الى تحقيقها « وسيلة » .

ان الطريق الذى اخترناه لتطورنا ، يستبعد من مجتمعنا ، اية علاقات قوامها عدم المساواة والخضوع واى تطبيق من تطبيقات استغلال الانسان لأخيه الانسان .

اننا نريد مجتمعنا متقدما ، يسمح بترجمة افكارنا فى الحرية والعدالة الاجتماعية والتقدم الديموقراطى والسلام الى حقيقة .

ان جميع الكيانات التى انشاناها فى مجتمعنا تتفق والصبغة التقدمية والصفة الانسانية التى تتسم بها أهدافنا .

الاشتراكية الافريقية

لقد كثر الحديث عن « الاشتراكية الافريقية » ، وهذا يحمل المرء على استنتاج أن هناك اشتراكية صينية واشتراكية امريكية واشتراكية يوغوسلافية أو بلغارية .

ولم لا يتحدث الناس غدا عن طريق نيجيرى أو توجولى للاشتراكية الافريقية أو كيمياء سنغالية أو رياضيات مغربية ؟

هل الاشتراكية وسيلة أم هى غاية فى حد ذاتها ؟

ان حزب غينيا الديموقراطى من ناحيته يرى أن الاشتراكية وسيلة وان الغاية التى تستحق اهتمامنا ، وتبرر تعبئتنا وتلهم كفاحنا ، هى سعادة الشعب المادية والمعنوية .

اننا نختار كياناتنا الاجتماعية وطرزنا الاقتصادية والثقافية وهذه الغاية نصب اعيننا .

وسواء نظرنا الى الاشتراكية أو الراسمالية أو الديموقراطية المسيحية ، لرأينا مجموعة من الكيانات والتطبيقات والمبادىء التى تخضع لعقيدة سياسية واقتصادية واجتماعية .

وتميل بالضرورة الى مواجهة متطلبات هدف محدد منشود وتحقيقه مطلوبا . وهذه كلها تمثل طرقا تؤدى الى حالة مطلوبة .

واذا اختير نظام سياسى ، فان ذلك بغرض اتاحة ظروف لأحداث تطور راسمالى ، لا لغرض تجميد امتيازات راسمالية .

والآن ، اذا كان دور الاشتراكية التاريخى فعلا هو خلق الظروف لأحداث تطور اجتماعى تشبع اشباعا تاما احتياجات الشخص

الانسانى وأمانيه واحتياجات الشعب وأمانيه ، لجاز لنا أن نقول أن الصفة الاجتماعية للظروف التى كانت أقل أهمية من تكييف الهيئة الاجتماعية لتتلاءم وعقيدة من العقائد ؟

ان حزب غينيا الديموقراطى من ناحيته يأبى أن يكيف الشعب حسب عقيدة ، فالحزب يرى ، على العكس ، أن التنفيذ العملى لأى عقيدة يجب أن يسير وفقا لصالح الشعب فى الحاضر والمستقبل .

ان حزب غينيا الديموقراطى حزب ثورى لأنه يضع ثقته الكاملة فى الشعب وفى مقدراته الفكرية وامكانياته الخلاقة .

وهذا الحزب الذى حرر وطننا من الحكم الأجنبى وأقام كيانات جديدة ووضع اساسا جديدة لدولتنا واقتصادنا ومجتمعنا ، قد أصبح البوتقة التى يتبلور فيها وعينا ، والجهاز الذى ينسق علاقات التضامن الأخوية التى تربط بين جميع الغينيين فى روح واحدة وحياة اجتماعية واحدة وكفاح اقتصادى وسياسى واحد .

ويؤمن الحزب ايمانا قويا بأن الشجاعة والحق هما الموقفان السياسيان الوحيدان اللذان يعودان بالفائدة والنفع على من يتخذهما .

هذان الموقفان لا يتفقان والكرامة الانسانية التى تميز جميع أوجه نشاطنا السياسى فحسب ، ولكن انتهاجنا سلوكا يتفق وواقعنا وواقع العالم التاريخى ، يضعنا فى مركز سياسى طليعى .

وما دام الحزب ، هو التعبير المخلص عن أمانى الشعب الغينى وايمانه ، وما دام عمله محافظا على معناه الشعبى ، فاننا سنتمكن من المساهمة بنصيب وافر فى تحقيق سعادة الانسان وخدمة السلام والأمن بين جميع الأمم .

ومن ثم فاننا يجب أن نعنى بأن تحتفظ أوجه نشاطنا وعملنا بهذه الصفة الشعبية الانسانية التى ينبغى علينا أن نعززها يوما بعد يوم •

ان حزبنا مصيب تماما فى اعتماده على الشعب فى حل جميع المشاكل وتحديد الأهداف التى ينبغى تحقيقها •

ونعود الآن الى موضوع الغاية والوسيلة ••

انه لمن العبث التحدث عن الغاية واغفال مشكلة الوسيلة ، فهذه المشكلة ما زالت ، بالنسبة للشعوب الأفريقية ، مرتبطة بظروف التبعية الحقيقية التى يجب على هذه الشعوب أن تتحرر منها •

اننا ونحن على وشك اختتام هذا الجزء راجين أن نكون قد نجحنا فى ازالة أى سوء فهم ، نود أن نوضح أن حزب غينيا الديموقراطى ، وهو يسير على طريق ثورى ، يراعى حقيقة وهى أن هناك تناقضات فى أى مجتمع من المجتمعات ، على أننا يجب ألا نستنتج من اختلاف واقع دولة عن غيره فى دولة أخرى أو من تنوع ظروف شعب عن شعب ، ان هناك أنواعا مختلفة من السعادة الانسانية وأنواعا مختلفة من التقدم الديموقراطى •

كيف نستطيع أن نختتم هذا الجزء بطريقة أفضل من ايجاز الأفكار والآراء الهامة التى وردت فيه ومن الاشارة الى العمل الباسل الذى استطاع زعماء حزب غينيا الديموقراطى واعضاؤه أن يبدأوه وينظموه ويوجهوه لتحقيق امانى الشعب الغينى المشروعة ••

انه يحق لنا أن نهنىء أنفسنا على الصفة الديموقراطية الشعبية والتقدمية للكيانات التى بنيناها لبلدنا ودولتنا وحزبنا•

وليس ثمة شك فى أنه ليس هناك كمال تام أو حاسم ، فى

الكفاح من أجل السعادة الانسانية ، ما دامت قوانين التقـــدم الاقتصادى والاجتماعى والتطور التاريخى تتطلب منا أن نصـل الى ما وراء حدود انجازاتنا •

واذا كانت ارادة التقدم تلهم العمل المتواصـــل الذى يحطم اسباب الآلام البشرية ويخلق العناصر اللازمة لتوفير الرخاء ، فان هذا العمل ، وهو يزداد قـوة ونموا وديناميكية ، يؤثر على وعى الناس ويحفزهم على مواصلة سيرهم •

وهكذا ، فاننا ندرك الصبغة التى لا تقـــاوم ولا ترد لحركة تحرير الشعوب المدفوعة بوعى ثورى والمسلحة بارادة للتقدم •

ولقد اخترنا طريق الكفاح لاخضاع الطبيعة لسيطرتنا واعطاء الانسان أمنا تاما وتوازنا كاملا ورخاء وسلاما •

ان هذا طريق صعب وجرىء يطلب منا تضحيات كثيرة ... فهو طريق المقدرة والمسؤولية •

لقد كنا ، بالأمس ، ونحن مسلوبو الحرية والسيادة ، وبقينا حينا طويلا من الدهر دون أن نضطلع بأية مسؤولية عن بلدنا ، صغارا ، عاجزين .. وكان الناس يشيرون الى عيوبنا وان كان البعض يعترف ببعض صفاتنا •

واليوم ، اصبح شعبنا حرا ذا سيادة ، واســـتطاع أن يطور مقدراته ويحسن امكانياته ، ويتخلص من عيوبه •

ان محاسنـنا اليوم تزيد عن عيوبنـا الى حد كبير ، وبانت للجميع سلامة خطنا السـياسى والتطلعات الانسانية لكياناتنـا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والادارية •

ان سلوكنا ، جماعيا كان أو فرديا ، يجب أن يكون سـلوكا اجتماعيا ، يستهدف خدمة أهداف ثورتنا الوطنية •

ولا بد لنا فى هذا المجال أن نعترف صراحة بأن حياة شعبنا ما زالت تبدو منها بعض العيوب ، وحتى لو كانت هذه العيوب استثناء لا قاعدة ، فانه لابد من التنديد بها وهى النزعة الفردية والانتهازية والاهمال واللا مبالاة ، وعدم الوعى ، والعنصرية والغش الفكرى والفساد ..

فهذه العيوب لها تأثير سيء للغاية على العمل فى كثير من الادارات ..

فهناك بعض العمد المنتخبين الذين يميلون الى ان يسلكوا سلوك الحكام السابقين ، وهناك قضاة ينصرفون كالحاكم المطلق ويعبثون بالعدالة والديموقراطية ويدسون على حرية المواطنين وكرامتهم ، وهناك مديرون أو رؤساء ادارات يضربون أمثلة سيئة فى ادارة ممتلكات الدولة .

ان سلوكا من هذا القبيل يجب محاربته ثم استئصاله بلا هوادة . واذا أردنا أن ننجح ، فانه يجب علينا أن نقول الحقيقة ونستنكر عيوبنا ونكافحها ، وبهذا نستطيع زيادة فرص ثورتنا فى النجاح .

ان الشعب والحزب السليمين فى العقل والجسد ، يؤيدان بالضرورة الصدق ضد الكذب ، والحربة ضد القهر ، والعدالة ضد الظلم . ان هدف الشعب والحزب الرئيسى هو أن يكون الشعب دائما شعبا واعيا وحزبا واعيا . وأن يظلا مشتركين فى الكفاح من أجل رخاء الشعب ومصلحته ونشر الوية السلام العالمى .

لقد استطعنا الآن أن نقيم الدليل على أن صفاتنا ومحاسننا أصبحت هى القاعدة وأن عيوبنا هى الاستثناء ، وكل ذلك بفضل التغييرات البعيدة المدى التى حققناها بمساهمة جميع أفراد الشعب واشتراك الجميع فى حل المشاكل التى تواجه هذه البلاد .

وهذا التغير الهام يمكن شعبنا من مواجهة المستقبل في ثقة ونحن بتمسكنا بالنظام التام ، نجحنا في أن نحمل الشعوب على الاعتراف بشعبنا ، الذى كانت الدول الأخرى تعتقد بأننا لانستطيع ادارة شئوننا .

ما هو العامل الرئيسى لنجاحنا ؟

أولا وقبل كل شيء ، وحدتنا ، وحدة جميع الشعب الغينى ، التى حولت كل مواطن وكل قروى الى جزء لا يتجزأ من كيان وطنى متماسك ..

ان الوحدة ليست وحدها أول هدف من أهدافنا التى تحققت وانما هي عامل لنجاحنا في المستقبل فى انجاز برنامجنا المشترك ..

لم نر وحدتنا تزداد توثقا وتوطدا ، لأنها وحدة مقنعة ، فهى لا تفرض سيادة حكم جائر قوامه الظلم ، وانما هى قوة اقناع وقوة تعليم وقوة تحسين .. قوة تعمل على تطوير طاقات الأفراد وامكانياتهم وتعبىء جميع الطاقات والوسائل الكفيلة بتحقيق انتصارات حاسمة .

اننا نهيب بجميع فروع الحزب ولجانه أن يدعموا هذه التعبئة الشعبية ويوسعوا نطاقها لأننا يجب أن نتذكر انه لا يمكن أن يكون هناك تقدم تلقائى .

وقد نقول اليوم ان شعبنا عاش ثورته وان ثورتنا مستمرة فى طريقها وانها فى ضمير الجميع . ومع ذلك فان ٨٠ فى المائة من شعب غينيا ما زالوا أميين ولا يستطيعون القراءة والكتابة .. وهذا يؤكد أن أكثر العناصر الثورية اخلاصا ووعيا يتم تعبئتها من بين جماهير الفلاحين والجماهير العاملة .

ولقد أقام حزب غينيا الديموقراطى الدليل على أن الذكاء ليس

امتيازا لقلة من الناس • ان جميع أعضاء الحزب عبأوا أنفسهم لخدمة الثورة الغينية ، وان النتائج التى تحققت حتى الآن تبين أن المعرفة لا تعطى مرة وكفى •

انه ليس هناك معرفة لا يمكن لرجل مشترك فى ثورة عالمية الحصول عليها .. رجل لا يهتم بالقشور وانما يعنى بتحليل الظواهر ويخوض فيها ليستكشف أعماقها .. حتى يعيها ويتفهمها وبذلك يستطيع السيطرة عليها •

وليس هناك شعب ثورى لا يستطيع الحصول على جميع أوجه المعرفة التى تكفل له السيطرة على مصيره وتوجيهه •

يا لها من فرحة تلك الفرحة التى تختلج في جوانحنا وتضطرم فى نفوسنا حينما نصغى الى رفاق ، كانوا منذ ثلاثة أو أربعة أعوام لا يستطيعون القراءة والكتابة ، بل انهم لم يكن فى استطاعتهم توقيع أسمائهم •

وهؤلاء الرفاق قد أقاموا الدليل على أنهم لم يعودوا فى مرحلة المعرفة الأولية .. فقد حدث تطور فى ذاتهم ، انهم يصعدون الآن الى المنابر والمنصات ليقدموا تقارير يحللون فيها الأوضاع فى منطقتهم ، ويقدمون الاقتراحات للمشاكل التى يواجهونها •

ولقد استطاع هؤلاء الرفاق أن يغذوا وينموا معرفتهم فى مدرسة الثورة الغينية ، ذلك لان ثورتنا مدرسة تتيح للشعب الفرصة لتحسين امكانياته وتطوير مواهبه وتعزيز امكانياته الخلاقة ..

ان القرارات التى نتخذها الان لم يكن فى الامكان اتخاذها منذ خمسة أعوام • وهذا يدل على أن تطور مجتمعنا وتطور قدرات شعبنا الفكرية تتبع طريق التقدم المستمر •

تقوم هناك مشاكل جديدة يوما بعد يوم ، وعلينا أن نواجهها ونفهم أسبابها الهامة وتناقضاتها الداخلية ونلتمس لهـــا الحلول المناسبة ٠

هذا هو الواجب اليومى لكلّ انسان ثورى ٠

فأولا ، ان قرارنا الثورى الذى يحدد الفرص المتاحة لهـــذه الجمهورية لتطورها نحو تقدم عام ، وحرية تامة وديموقراطيـــة واسعة ، يحدد عددا من المهام الايجابية التى تتطلب تعبئة طاقاتنا البدنية والفكرية ٠

والى جانب ذلك ، قررنا تعديل أساليب العمـــل ٠ اننا فى الواقع نريد تقدما سريعا نحو السعادة ، وبمعنى آخر ، نحـــو الحرية الحقيقية التى تتأتى عن طريق اشباع احتياجات الانسان والمجتمع ، وحينما نكفل توازنا تاما ، فى الداخل والخارج ٠

وهذا يفترض أن تكون لدينا الوسائل لتحقيق هـــذا التوازن واشباع حاجاتنا ، وعلينا أن نخلق هذه الوسائل ٠

ومن ثم ، فان « الانتاج » يعد عاملا حاسما لتقدم ثورتنا ٠ ان تعديل أساليب العمل تتمثل فى دراسة طرق الانتاج علميا لكفالة زيادة مستمرة فى الانتاج ومن طريق استخدام جميع طاقاتنـــا البدنية والفكرية ٠

ولكى نضمن سلامة الانتاج واستمرار زيادته ، يجب أن نخضع عناصر الانتاج ، وهى القوة العاملة ، وأدوات الانتـــاج لأشراف المجتمع ٠ ٠

ولا شك فى أن توسيع الانتاج فى السلع الاســـتهلاكية من مسؤولية الوحدات الانتاجية الجماعية ٠

ان الميزان الاقتصادى للتقدير ، فى ادارة معركة الانتاج ، يتالف من العناصر التى تحقق تطورا ديناميكيا للانتاج وتخلق الظروف لاستخدام القوى الانتاجية استخداما مثمرا •

وليس ثمة شك فى أن قيمة القوى الانتاجية تزداد فى حالة استخدام الأدوات المناسبة للانتاج ، وكلما زادت قدرة أدوات الانتاج ، انخفضت قيمة الانتاج • وحينما تنخفض قيمة الانتاج ، تنخفض بالتالى قيمة المنتجات أيضا (المهمات والسلع الاستهلاكية) •

ان تخفيض قيمة هذه السلع تدريجا ، هو الذى يكفل رفع مستوى المعيشة •

اننا نعرف انالتأميم سيصبح الحكم الديناميكى لجميع الأدوات الانتاجية والوزارات أو المشروعات ، ونحن عاقدو العزم على أن ننتشل غينيا من وهدة التخلف •

لقد سبق أن قلنا انه قبل التأميم كان الموظفون فى البنوك وشركات التأمين ومؤسسات النقل أو الشركات الصناعية خاضعين لقانون الاستغلال الرأسمالى ، لأن الشركات الخاصة كانت توزع الأرباح بين عدد صغير من حملة الأسهم الذين كانوا يملكون وسائل الانتاج •

أما الآن فقد أصبحت جميع المؤسسات والشركات والمرافق العامة ملكا للشعب •

ولقد استطعنا الآن أن نقيم جهازنا الاقتصادى على أسس ديموقراطية ، وأن نركز جميع ألوان نشاطنا الاقتصادى على مصالح الشعب الذى يتالف فى الغالب من الجماهير العاملة •

والمعروف أن الانتاج والتوزيع والمبادلات والاستهلاك هى

عناصر الحياة ، والانتاج الذى هو حصيلة القوى العاملة أمر بالغ الاهمية ، بيد أن أشكال وأنواع طرق التوزيع والمبادلات والاستهلاك تخلق ردود فعل يهبط من جرائها الانتاج أو يرتفع •

اننا منهمكون الآن فى عملية ثورية لتحويل مجتمعنا المتخلف الى مجتمع متقدم اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا •

ومن ثم فان جميع ألوان نشاطنا مركزة على مصالح شعبنا ••

على أن القطاع الاقتصادى معقد للغاية ودقيق كل الدقة ، والى جانب ذلك له تأثير على امكانيات التقدم الاجتماعى •

ومن هنا ، فان هذا القطاع يجب تنظيمه على الأسس التى حددها برنامج حزب غينيا الديموقراطى ، اذا أردنا أن نترجم الصفة الاجتماعية لدولتنا الى حقائق •

اننا نريد من تطورنا الاجتماعى أن يكفل النهوض الاجتماعى لشعبنا ، ولقد اتخذنا فى هذا الحقل ، خطوات جريئة واضعين ثقتنا الكاملة فى مصائر شعبنا •

ولقد استطعنا اقامة نظام شعبى تتمشى ألوان نشاطه وأعماله مع التقدم الديموقراطى العالمى والتحرر الانسانى •

ان الحرية والمساواة الاجتماعية والتضامن هى أساس المجتمع الغينى الجديد الرئيسية •

ان دور نقابات العمال فى تحرير الدول الافريقية الاقتصادى والاجتماعى يجب تقييمه حسب القوة الاجتماعية التى تمليها عليها فى بلادنا وفى البلاد الافريقية •

لقد أصبحت جمهورية غينيا دولة مستقلة ذات سيادة ، وهكذا انتهت مرحلة الكفاح من أجل الاستقلال السياسى ، وبدأت

الحركة النقابيه فى غينيا تخوض الكفاح من أجل التطور الاقتصادى والتقدم الاجتماعى •• وهى مرحلة من مراحل الثورة التى ستضع أسسا راسخة لاستقلالنا فى جميع الميادين وتوطيد أركانه •

ودخلنا بعد ذلك المعركة الاقتصادية وهى تمثل مرحلة جديدة هامة •• لا بد وأن تكلل بالنجاح •

والمهم فى هذه المرحلة خلق ظروف مواتية لتحقيق تقـــدم اقتصادى سريع •

ان هذه المعركة الاقتصادية التى يخوضها شعبنا للتخلص نهائيا من رواسب ستين عاما من الحكم الأجنبى والاستغلال ، تحركها ارادة شعبية لتحقيق أهداف الشعب •

ولقد آلينا على أنفسنا أن نستأصل « الطفيلية » من مجتمعنا ، وهذه فى الحقيقة مشكلة هامة •

ومما لا شك فيه أن افريقيا بلد التضامن حيث يرعى كل انسان فيها شؤون الجميع •

ان من الممكن الآن أن يسافر الافريقى من القاهرة الى داكار ، ومن داكار الى لاجوس والخرطوم ، بدون مال أو موارد ، لانه ليس هناك أى فرد فى افريقيا يعجز عن ايجاد مقومات حياته ، فحيثما يكون مجتمع انسانى ، يضمن المرء الحصول على مأوى ومأكل •

وهذا جانب و احدمن جوانب ايجابية عديدة فى مجتمعنا ، ومع ذلك يجب علينا الا نخلط بين التضامن الانسانى والطفيلية التى لا يمكن السكوت عليها أو قبولها •

ولكن لماذا يتولى الناس مساعدة رجل صحيح البنيــان ، قادر على العمل وتزويده بما يقيم أوده وتوفير السكن له فى حين انه يأبى أن يساهم بنصيبه فى تقدم الأمة ؟

ان هذه العقلية يجب أن تختفى من الجمهورية الغينية • وهذا هو السبب فى أن كل لجنة من لجان القرى وغيرها يجب أن توجه أعضاءها وتكفل استخدام طاقاتهم البدنية والفكرية استخداما نافعا •

وثمة قرار هام آخر، وهو القرار الخاص بانشاء مجالس الادارة ••

ان هذا العمل يحقق فلسفة حزبنا •• ونحن واثقون من ان هذه الخطوة ستزيد من الشعور بالمسئولية وتكون بمثابة حافز على العمل الانتاجى والمنافسة بين المشروعات والمؤسسات المختلفة.

ان هذا القرار يتفق وسياسة حزب غينيا الديموقراطى الهادفة الى اعاد بناء جميع الهيئات الادارية على اسس ديموقراطية •

ولزيادة المنافسة فى الانتاج والعمل بين الناس ، تقرر منح ميداليات مختلفة للمبرزين منها . ميدالية العمل ، وميدالية الاخلاص للشعب، وميدالية أبطال العمل ، وستمنح هذه لمستحقيها تقديرا للخدمات التى يسدونها للثورة •

وثمة قرار هام يتعلق بعامل هام من عوامل انجاح الثورة وهو تنظيم الجمعيات التعاونية فى جميع القطاعات •

انه لمن دواعى الأسف أن نشير هنا الى أن البعض اخذ يهمس بأن تنفيذ هذا القرار يتطلب ١٥ عاما قبل أن يتم تنظيم الحركة التعاونية فى غينيا تنظيما جيدا •

ان جميع القرارات التى اتخذناها لها مضمون ايجابى ، لأنها تتفق وتطور البلاد ، كما أن لها مضمونا سلبيا لأنها تميل الى ازالة المظالم والعادات الاجتماعية المجحفة •

ولكى يستطيع الحزب أن يشبع احتياجات الجماهير وأمانيهم

وآمالهم فى تقدم ديموقراطى ، يجب عليه أن يكون حازما الى أبعد الحدود ويقظا فى مراقبة تنفيذ قراراته ومبادئه التقدمية فى جميع جوانب حياة الشعب الاجتماعية .

ونحن نعلن بالنيابة عن الحزب الذى يضع ثقتـــه الكاملة فى امكانيات الشعب الخلاقة وتفانيه المستمر وارادته فى التقدم .. انه اذا كانت هذه هى ارادة لجـــان القرى فان جميع الوحـــدات الانتاجية سيتم تنظيمها فى جمعيات تعاونية فى غضون عامين ؟

واننى أقول ان اثارة الشك فى مقدرتنا على تنفيذ قراراتنـــا ومشروعاتنا أمر بالغ الخطورة ، لأنه يكشف عن الخوف من تنفيذ أعمال ايجابية . بيد أن فروع الحزب ستقيم الدليل على أن النظرية هى بنت العمل !

ان الذين أثاروا هذه الموجة من الشك فى مقدرة الشعب ؟ لا يدركون تماما ماذا يســـتطيع الشعب أن يفعــــل وما الذى سيفعله .

ان الجمعيات التعاونية ظهرت الى حيز الوجود بعد عامين من الاستقلال بفضل عملنا الثورى . وهذه الجمعيات التعاونيـــــة والمزارع التعاونية ستعمل فى جميع القرى .

وعلى جميع المسؤولين أن يهتموا بهذه الجمعيات وينظموا سير العمل فيها ، لأن هذا يعد أحسن وسيلة لتعبئة القوى الانتاجيـــة وجماهير الفلاحين .

اننا نعلن بوضوح أن الثورة العينية لا يمكن ضمان نجاحهـا بعمل الموظفين أو أصحاب الاجور . ان نجاح الثورة مرهون بعمل غالبية الشعب الغينى .. عمل هؤلاء الذين يكدون ويكدحـون فى الأرض .. الذين ليس أمامهم ما يخسرونه وانما لديهـــم كل ما يكسبونه من طريق تنفيذ برنامج الحزب الثورى .

انا وضعنا النظام التعاونى أمانة فى أيدى الشعب ، وانـنـا لواثقون من أن الشعب سينفخ فى هذا النظام من روحــه حتى يساعد المزارعين على شق طريقهم والتقدم الى الأمام .

ان للثورة الغينية معنى آخر ، فالروابط العضوية التى قامت أثناء الكفاح ، والتى تربطنا ببعضنا البعض .. الروابــط التى تشد كل منها الى المجتمع ، تعد مصدرا لا ينضب معينه من القوة المعنوية والثقة والعزم .

ان التطبيق العملى هو محك تجربة الحقيقة ، ونحن اذا سألنا عضوا عاملا فى لجنة قروية بحزب غينيا الديموقراطى : ما هـو التخطيط . وما هو الاستثمار الانسانى . وما هى الديموقراطية ؟ فانه يستطيع بحث هذه المسائل كلها بحثا ايجابيا، بيد أن الشخص الذى لم يكن قد اشترك فى الثورة ، فانه يجهل معنى شــعارات الحزب ويعجز عن معرفة ما تمثله هذه الشعارات فى حياة الشعب الغينى ..

اننا يجب أن نواصل تحسين أنفســنا .. والوقت ثمين ، وعلينا أن نستغله استغلالا مفيدا . ان تضييع دقيقة واحــدة من الوقت خلاف ساعات الراحة الضرورية ، يعد وقتا ضائعــا على الثورة ، مما يؤثر على الأهداف الانتاجية ويؤدى بالتالى الى تخفيض سرعة تقدمنا .

ان دولتنا ، وهى عاقدة العزم على حماية شخصيتها وحريتها ، ترفض أى فوضى وارتباك فى علاقاتها بالدول الاخـرى ، وترفض الانحياز الأعمى الى سياسة أى من الكتلتين ، ولن تحاول جمهورية غينيا الديموقراطية فرض ارادتها أو وصــايتها على أية دولة فى العــالم .

أما فيما يتعلق بالموقف الذى تتخـذه الأمم والدول الأخرى من

الأماني الشعبية في تقدم ديموقراطي في ظروف تسودها الحرية ؟ فان دولة غينيا تقدر طبيعة العلاقة التي تنشأ مع كل واحدة منها ؟

ان جمهورية غينيا ، بصفتها دولة معادية للاستعمار ، تؤيد تأييدا تاما جميع الخطوات وأوجه النشاط التي تستهدف استئصال الاستعمار ورواسبه ونتائجه استئصالا تاما من حياة الشعوب وعلاقاتها المتبادلة •

ومع أن شعب غينيا يخوض غمار ثورة وطنية متعددة الجوانب ، فانه يتظاهر بأن يكون « نموذجا » ولا يعتزم أن يقلد شعبا آخر حتى لو كان هذا الشعب شعبا ثوريا •

وفي الحقيقة ،قد تكون هناك ثورتان متشابهتان بطبيعتهما وتستهدفان أهدافا مشتركة مثل الديموقراطية الشعبية والتحرر الانساني والعدالة والتقدم الاجتماعي وتصفية قواعد الاستعمار والاستغلال والقهر ، وممارسة الشعب للسيادة الوطنية ممارسة ديموقراطية حرة ، واقتصاد متوازن ، وتطور اجتماعي •• الخ ، فان هذه الأهداف المتشابهة لا تطمس حقيقة هامة وهي ان كل ثورة توجه ضد أساس سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي وسيكولوجي خاص بها • وهذا الأساس يجب دراسته دراسة موضوعية لتقرير مراحل العمل المتتالية وأشكاله وأساليب التنظيم وخططه •

وصفوة القول ، اذا كان هناك تفكير ثوري عالمي وأهداف مشتركة ، فان تحقيقها مرتبط بمرحلة التطور التي وصل اليها كل شعب من الشعوب في اطار واقعه •

وهذا هو السبب في انه يجب ان يكون مفهوما ان الثورة لا يمكن استيرادها أو تقديمها كهدية • فالثورة واقع حي تترجم

الى تفكير وموقف واع ، وعمل ايجابى لدى جميع هـــؤلاء الذين يصنعونها والذين يتأثرون بها هم انفسهم ويتغيرون تدريجا .

ونظرا لأن شعبنا يدرك أنه يجب عليه أن يجعل التاريخ يتفق وارادته ، سارع الى توحيد وتعبئة نفسه في حزب واحد ، مستبعدا نهائيا جميع أسباب الانفصالية .

ولقد أصبح حزب غينيا الديموقراطى ، بعد خمسة عشر عاما من الكفاح المستمر ، مرتبطا ارتباطا وثيقـــا بالشعب ، وما لبث الحزب أن اضحى أقوى سلاح فى الكفاح ضد الجهـــل والمرض والفقر وحامى حمى الشعب وبانى سعادته .

ولقد أصبح الحزب جزءا لا يتجزأ من حيـــاة القرى والمراكز والأقاليم الادارية فى غينيا ، بواسطة لجانه القروية التى يصـــل عددها الى ٧٫٢٠٠ قرية و٧٫٢٠٠ لجنة فرعية لمنظمة شباب الثورة الافريقية الديموقراطية و٧٫٢٠٠ لجنة فرعية نسوية و١٦٧ لجنـة توجيهية على مستوى فروع الحزب ومكتبه السياسى الوطنى .

ويبلغ عدد أعضاء الحزب أكثر من ١٫٨٠٠٫٠٠٠ عضو ، وهو حزب وطنى ديموقراطى بكياناته السليمة ، ومن أعضـــائه حوالى ٢٢٦٫٠٥٦ من الشباب والرجال والنساء المسئولين على جميـع مستويات التنظيم الحزبى باستثناء أعضاء المجالس العـــامة (٢٦ مجلسا) والجمعية الوطنية فى جمهورية غينيا الديموقراطية .

ويعد حزب غينيا الديموقراطى الذى يتمتع بتأييد اجمـــاعى شعبى ، القوة الوحيدة القادرة على توجيه شؤون البلاد .

ان هذا الحزب هو حزب الحق والحقيقة وحزب الشــــجاعة الأدبية .. الحزب الذى يعالج جميع المشاكل ويذلل جميـــــع العقبات ويجد لها الحلول التى تتفق ومصالح الشعب .

ان حزب غينيا ، الواعي بمسئولياته الهائلة ، العامل على أن يكون دائما اهلا للثقة المطلقة التي يضعهـــا فيه الشعب الغيني والشعوب الافريقية الصديقة ، والقوى الديموقراطية في العـالم أجمع ·· يجب ألا يتردد في اتخاذ الاختيارات الحاســـمة التي تكفل كرامة الشعب وشرفه ورخائه .

ان الاختيارات التي يقررها الحزب سواء كانت تتعلق بمسائل سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ، يجب أن تدعم العلاقات داخل المجتمع الغيني وتؤكد الآثار الثورية للجهود التي يبذلها شـــعبنا لتغيير ظروف معيشته وبناء سعادته التي لا يمكن فصـــلها عن سعادة الجنس البشري .

ان الحزب ، وهو يواصل كفاحه الصارم ضد الأنانية والنزعة الثورية والظلم دون أن ينحرف عن فضائله الانسانية ، يجب ألا يساوره أي خوف وألا يتردد في معاقبة القادة المخطئين الذيـــن ليسوا أهلا لثقـــة الشعب لضمان نجاح ثورتنـــا الشعبية الديموقراطية »

ان أكفأ قادة التنظيم الشعبي هم القادة الذين ينسقون العمل الشعبي ويوجهونه لتحقيق الأهداف التي يحددها الحزب .

وعلى القائد أن يلعب أصعب دور وأن يســـاهم بأوفى نصيب في مرحلتين وهما مرحلة اعداد برامج التطور والتنمية ، ومرحلة تنفيذها ··

ان القائد الممتاز هو ذلك القائد الذي يعمل باصرار على خدمة الشعب لا لاستغلاله ·· ويفهم الصبغة الجماعية لجميع انتصارات الحزب وانجازاته ويشرحها للاعضـــاء والذي يجعل الأعضـــاء يكتسبون من صفاته ومهاراته وفضائله »

ان تأييد الجماهير يعنى معرفة أن الشعب هو الجامعة التى تعطى أعظم درجات العلم قيمة وأسماها لهؤلاء الذين يتبعون تعاليم التاريخ ويطبقونها باخلاص •

وبما أن التاريخ أقام الدليل على أن القوى الشعبية هي قوى التقدم والحرية والسلام ، فان حزبنا قد أقام صرح دولتنا على أسس شعبية ، وهو يعمل على توطيد أركانها ليجعل من الدولة أداة نافعة قيمة لاعادة بناء بلادنا ورد اعتبارها وحماية مصالحها وتطوير شخصيتها •

ولقد سبق أن قلنا ان الناس ذوى الميول والاتجاهات فى الآراء المختلفة يتعايشون ، ولكننا حينما نتوصل الى قرار أو أن نقرر اختيارا من الاختيارات ، فان هذا يفضى الى تناقضات •

على أن الحزب يعمل بأساليبه الصحيحة السليمة على حل هذه التناقضات لكى يسود الانسجام سلوك جميع الأعضاء • وتوجيه نشاطهم وجهة واحدة وفتح مجالات وفرص مشتركة للجميع وايجاد توافق بينهم ووحدة فى المصالح المادية والأدبية •

ولكى تكلل أعمال الحزب بالنجاح ، عليه أن يعلم الجماهير ويقضى على الأنانية والنزعة الفردية ويستأصل جراثيم الاستغلال والقهر •

وقد دأب حزب غينيا الديموقراطى منذ انشائه فى مايو من عام ١٩٤٧ على تذليل عقبات كثيرة فى كفاحه من أجل قيادة الشعب نحو الحرية والتقدم •

ونستطيع أن نسجل هنا بعض انجازات الحزب بفضل عمله الباسل الواعى الدائب ، ومنها هذه الانجازات :

١ ـ استئصال الاقطاع والاستعمار استئصالا تاما ، ولم يعد هذان الوباءان يسيطران على بلادنا ويستغلان شعبنا •

٢ ـ تنظيم جماهير الشعب على أساس العدالة الاجتماعية والحرية الديموقراطية •

٣ ـ اقامة نظام ثورى شعبى ، يستبعد من حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية أى شكل من أشكال الغموض والشك وأى حكم جائر وأية فرصة لاستغلال الانسان لأخيه الانسان •

٤ ـ تعريف معنى التقدم الثورى ومضمونه واعداد برنامج لاحداث تطور منسجم متوازن لقيم الأمة الاقتصادية والاجتماعية التى تستهدف أساسا خدمة مصالح الشعب وتحقيق أمانيه المشروعة •

اننا نريد من تطورنا الاقتصادى أن يضمن رفع مستوى الشعب ، ولقد اتخذنا فى هذا الحقل خطوات جريئة واضعين ثقتنا التامة فى مصائر شعب غينيا •

ان الحرية والمساواة الاجتماعية والتضامن هى أسس المجتمع الغينى الجديد الأساسية •

اننا نريد أن نرفع مستوى معيشة شعبنا وتوجيه مصيرنا بكل ما تتمتع به من سيادة ، والمساهمة ايجابيا فى بناء عالم يسوده الانسجام والتضامن •

٥ ـ رد اعتبار الشعب بتمكينه من ممارسة السيادة الوطنية بطريقة فعالة •

٦ ـ ان الدور الطليعى الذى يلعبه الحزب من طريق هيئات الحزب ، فى تعبئة الشعب وتعليمه وتنظيمه يزداد تأثيره على حياة الأمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعلى مؤسساتها •

٧ ـ ارتفاع الشعب الى درجة عالية من الوطنية والوعى الثورى الذى تعززه الانتصارات التى تحققت بفضل الجهود المشتركة التى تبذلها جميع القوى فى البلاد •

٨ ـ اقامة كيانات الدولة الغينية على أسس ديموقراطية ووضع القواعد لتطور سريع فى حقلين :

* الحقل الدولى ، وذلك بوضع دولتنا على طريق الاستقلال الحقيقى والتعاون الأخوى على قدم المساواة مع جميع البلاد الصديقة •

* وفى الحقل الداخلى ، باعطاء الدولة ملكية الأرض ووسائل الانتاج الرئيسية ، وتخويلها حق الاشراف على جميع أوجه النشاط الفردى والجماعى لكى تكفل أن تكون متمشية مع الطريق السياسى الذى اختاره شعبنا •

وهكذا ، واصل حزب غينيا الديموقراطى ، بعد انتهاء مرحلة الكفاح ضد الاستعمار من أجل الحرية والاستقلال ، كفاحه لبناء دولة عصرية ونظام قوامه الديموقراطية الوطنية ، مبنى على ارادة الشعب •

اننا اليوم ندخل مرحلة ثالثة وهذه المرحلة تتضمن الواجبات التالية :

* فى غينيا ، يجب علينا أن نكفل استقلال البلاد الاقتصادى لتمكين الشعب وجميع الأفراد الذين يتألف منهم الشعب ، من التطور فى ظروف يسودها الانسجام •

* على الصعيد الافريقى :

ـ يجب علينا أن نعمل لتحقيق الوحدة الافريقية واقامة تعاون عادل لتطوير الدول والشعوب الافريقية تطويرا منسقا •

﴿ على الصعيد الدولى :

ـ ينبغى علينا أن نكافح من أجل توطيد دعائم السلام العالمى وتحقيق الأمانى المشتركة بين جميع الشعوب فى الحرية على أساس المساواة والتضامن على أساس العدل والكرامة فى رخاء .

ان هذا الكتاب التزم جانب الصمت عن عمد ازاء الانتصارات العظيمة التى حققها شعب غينيا فى نفسه وعلى بيئته الطبيعية .

ولقد آثرنا ايضا أن ننأى بجانبنا عن ذكر الانجازات الهائلة التى حققها جيش الشعب الغينى ، ومنظمة الشباب الغينى وكذلك الانجازات التى تمت فى حقلى التعليم والصحة العامة ، وفى جميع قطاعات حياتنا الاقتصادية والاجتماعية ، اى البنوك والجمعيات والمزارع التعاونية والأقاليم الادارية .

ان هم حزب غينيا الديموقراطى الوحيد هو القاء الضوء على مشاكلنا لمعالجة عيوبنا وتحسين فرصنا للمستقبل .

وليس ثمة شك فى أن للحزب اصدقاء وأعداء داخل البلاد وخارجها . ولكى يكفل الحزب نجاح جهوده ، يجب عليه أن يتبين الخط الفاصل بين القوى المتعادية التى تتقابل على طريقه .

ان شعب غينيا ، اذ تحدوه الآمال والرغبة فى كفالة انتصار على البواعث الرخيصة ، قد آلى على نفسه أن يبنى حياة جديدة من العزة والتقدم ، تحفزه مطامح سامية شرعية هى :

﴿ أن يكون منتميا الى مجموعة الشعوب الواعية الكادحة .

﴿ وأن يكون فى طليعة الثورة الاجتماعية فى افريقيا والعالم .

﴿ وأن يكون من بين تلك الشعوب التى تعد قيمها الاجتماعية

وتفكيرها مصدر الهام ، حتى وراء حدودها ، لضمير جميع الرجال الذين كرسوا أنفسهم للعـــدالة والاخاء والتضامن والتقدم الاجتماعي ◙

＊＊＊

نص الميثاق الافريقى

الذى أقره مؤتمر القمة الأول فى أديس أبابا

مايو عام ١٩٦٣.

وفيما يلى نص الميثاق :

نحن رؤساء الدول والحكومات الافريقية المجتمعون فى مدينة اديس ابابا واثيوبيا نعرب عن اقتناعنا بحق جميع الشعوب الثابت فى أن تقرر مصيرها بنفسها .

وندرك هذه الحقيقة وهى أن الحرية والمساواة والعدالة والكرامة أهداف جوهرية لتحقيق الامانى المشروعة للشعوب الافريقية .

وندرك المسئولية الواقعة على عاتقنا من أجل استغلال الموارد الطبيعية والبشرية لقارتنا فى سبيل تقدم شعوبنا فى مجالات العمل الانسانى .

ويلهمنا التصميم المشترك على تشجيع التفاهم بين شعوبنا والتعاون بين دولنا استجابة لامانى شعوبنا من أجل تقوية اواصر اخوتنا وايجاد التضامن فى وحدة أكبر تسمو على جميع الخلافات العنصرية والقومية .

ونحن مقتنعون بأنه لترجمة هذا التصميم الى قوة ديناميكية من اجل قضية التقدم الانسانى يجب ايجاد الظروف الملائمة للابقاء على الامن والسلام .

ضمان الاستقلال

ونحن يحدونا التصميم على ضمان وتدعيم استقلال دولنا الذى حصلنا عليه بمشقة وصعوبة وكذلك على سيادتها وسلامة اراضيها وعلى محاربة الاستعمار الجديد بجميع صوره .

ونحن نكرس انفسنا لتحقيق التقدم العام فى افريقيا .

ونحن مقتنعون بأن ميثاق الامم المتحدة واعلان حقوق الانسان وهما اللذان نؤكد تمسك مبادئنا بهما يوفران أساسا متينا للتعاون الايجابى والسلمى بين الدول .

توحيد جميع دول القارة

واننا نرغب فى توحيد جميع دول افريقيا وملجاش من اجل ضمان ورفاهية ومستقبل شعوبنا ونعرب عن عزمنا على تعزيز الروابط بين دولنا بانشاء وتقوية منظماتنا المشتركة .

منظمة الوحدة الافريقية

وبناء على ذلك نعلن اتفاقنا على انشاء منظمه الوحدة الافريقية .

انشاء المنظمة

المادة الاولى :

تعلن الاطراف العليا المتعاقدة على ضوء الميثاق الحالى انشاء منظمة تعرف باسم « منظمة الوحدة الافريقية » وتتكون هذه المنظمة من دول قارة افريقيا ومن مدغشقر والجزر المجاورة .

مادة ٢ :

١ ـ يكون للمنظمة الأغراض التالية :

ـ تشجيع وحدة وتضامن الدول الافريقية .

ـ تنسيق وتعزيز تعاون دول المنظمة وجهودها التى تبذلها فى سبيل تحقيق حياة أفضل لشعوب افريقيا .

ـ الدفاع عن سيادة دول المنظمـــة وسلامة اراضيهـــا واستقلالها .

ـ القضاء على جميع صور الاستعمار من قارة افريقيا .

ـ تشيع التعاون الدولى مع النظر بعين الاعتبار الى ميثاق الامم المتحدة والاعلان الدولى لحقوق الانسان .

٢ ـ ومن اجل تحقيق هذه الاغراض ستقوم الدول الاعضاء بتنسـيق وتنظيم سياستها العامة وخاصة فى الميادين التالية :

ـ التعاون السياسى والدبلوماسى .
ـ التعاون الاقتصادى بما فيه النقل والمواصلات .
ـ التعاون فى ميدانى التعليم والثقافة .
ـ التعاون فى ميادين الصحة والطب والتغذيه .
ـ التعاون العلمى والفنى .
ـ التعاون فى ميادين الامن والدفاع .

المبـــادىء

مادة ٣ :

احترام سيادة الدول

تؤكد الدول الاعضاء وتعلن تمشيـا مع الاغراض المذكورة فى المادة الثانية تمسكها بالمبادىء التالية :

١ ـ المساواة فى السياده لجميع دول افريقيا .

٢ ـ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدولة .

ـ٣ احترام سيادة كل دولة وسلامة اراضيها وحقها الاكيد فى الحياة تحت ظل الاستقلال .

٤ ـ تسوية جميع المنازعات بطريقة سلمية عن طريق المفاوضات او الوساطة او التراضى او التحكيم .

٥ ـ الاستنكار التام لاعمال الاغتيال السياسى بجميع صوره وكذلك انواع النشاط الهدام من جانب اية دولة سواء كانت مجاورة او بعيدة .

٦ ـ تكريس جميع الجهود الى اقصى حد من اجل تحقيق الاستقلال الكامل لجميع الاراضى الافريقية التابعة .

٧ ـ توكيد سياسة عدم الانحياز فى مواجهة جميع التكتلات .

عضوية المنظمة

المادة الرابعة :

لكل دولة افريقية مستقلة ذات سيادة الحق فى ان تصبح عضواً فى المنظمة .

حقوق وواجبات الدول الاعضاء

المادة الخامسة :

تتمتع جميع الدول الاعضاء بحقوق وواجبات متساوية .

المادة السادسة :

تتعهد الدول الاعضاء بأن تلتزم بكل دقة بالمبادىء المنصوص عليها فى المادة الثالثة من الميثاق .

المنظمات الفرعية

المادة السابعة :

تقوم منظمة الوحدة الافريقية بتحقيق اهدافهـا عن طريق المنظمات الاساسية التالية :

١ ـ مجلس لرؤساء الدول والحكومات .

٢ ـ مجلس للوزراء .

٣ ـ السكرتارية العامة .

٤ ـ لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم .

الهيئة العليـا للمنظمة

المادة الثامنة :

مجلس رؤساء الدول والحكومات هو الهيئة العليا للمنظمـة ويخضع فى عمله لما ورد فى هذا الميثاق من نصوص كما يناقش هذا المجلس الأمور ذات الأهمية المشتركة لافريقيـا بغرض تنسيق وتنظيم السياسة العامة للمنظمة ويمكن للمجلس بالاضافة الى ذلك اعادة النظر فى تكوين المنظمة ووظائفها وقوانينها وكذلك استعراض اعمال اية وكالات متخصصة تابعة للمنظمة يتم انشاؤها وفقـا للميثاق الحالى .

المادة التاسعة :

يتكون هذا المجلس من رؤساء الدول والحكومات أو من ممثليهم المفوضين على ان يجتمع المجلس مرة على الاقل كل عام .

ويجتمع المجلس فى دورة طارئة بناء على طلب اى عضو من الدول الاعضاء على أن توافق على ذلك اغلبية الاعضاء .

المادة العاشرة :

١ ـ لكل عضو من الدول الاعضاء صوت واحد .

٢ ـ تتم الموافقة على جميع القرارات بأغلبية ثلثى الاعضاء .

٣ ـ القرارات الخاصة باجراءات العمل فى المنظمة تتم الموافقة عليها بأغلبية بسيطة وتحدد الاغلبية البسيطة فى أصوات الدول الاعضاء الممثلة فى الاجتماعات والتى تشترك فى التصويت ما اذا كان يمكن اعتبار احدى المسائل خاصة باجراءات العمل أم لا .

٤ ـ يشكل ثلثا الدول الاعضاء المشتركة فى المنظمة العـــدد القانونى اللازم لعقد اجتماع مجلس رؤساء الدول والحكومات .

المادة ١١ :

يكون لهذا المجلس سلطة تحديد قواعد اجراءاته الخاصة .

المادة ١٢ :

يتكون مجلس وزراء المنظمة من وزراء خارجية الدول الاعضاء أو اى وزراء تحددهم حكومات هذه الدول .

ويجتمع مجلس الوزراء ما لا يقل عن مرتين فى السنة . ويجتمع فى دورة طارئة بناء على طلب اى عضو من الدول الاعضاء على ان يوافق على ذلك ثلثا الاعضاء .

مجلس الوزراء

المادة ١٣ :

يكون مجلس الوزراء مسئولا امام مجلس رؤســـاء الدول والحكومات ويوكل اليه مسئولية الاعداد لمؤتمرات مجلس رؤساء الدول والحكومات ويقوم بأى مهمة يحيلها عليه مجلس رؤســاء الدول كما يوكل اليه أمر تنفيذ قرارات هذا المجلس .

ويقوم مجلس الوزراء بتنسيق التعاون بين دول افريقيا وفقا لتعليمات مجلس رؤســـــاء الدول وتمشيا مع المادة الثانية من الميثـــاق .

المادة ١٤ :

١ ـ يكون لكل دولة من الدول الأعضاء صوت واحد .

٢ ـ جميع القرارات تصـــــدر باغلبية بسيطة من مجلس الوزراء .

٣ ـ يكون العدد القانونى مستوفيا لاى اجتمـــاع للمجلس بحضور ثلثى مجموع الاعضاء

المادة ١٥ :

يكون للمجلس سلطة تحديد قوانين اجراءاته .
السكرتارية العامة :

سكرتير عام المنظمة

المادة ١٦ :

يعين مجلس رؤساء الدول والحكومات سكرتيرا عاما اداريا للمنظمة ويقوم هذا السكرتير الادارى العام بتوجيـــــه شئون السكرتارية .

المادة ١٧ :

يعين مجلس رؤساء الدول والحكومات مساعدا أو اكثر لسكرتير عام المنظمة .

المادة ١٨ :

تكون أعمال السكرتير العام ومساعديه وغيرهم من العاملين فى السكرتارية وشروط خدمتهم خاضعة لما ورد فى هذا الميثاق ووفق التنظيمات التى يقرها مجلس رؤساء الدول والحكومات .

لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم
تسوية الخلافات

المادة ١٩ :

تتعهد الدول الاعضاء بتسوية جميع خلافاتها القائمة بينها عن طريق الوسائل السلمية ، ومن أجل ذلك تقام لجنة للوساطة والتسوية والتحكيم يحدد بروتوكول منفصل يوافق عليه رؤساء الدول والحكومات كيفية تشكيلها وشروط العمل الخاصة بها .
ينظر الى هذا البروتوكول على انه جزء لا يتجزأ من الميثاق .

الهيئات المتخصصة

المادة ٢٠ :

يقيم رؤساء الدول والحكومات اللجان المتخصصة التى يعتبر وجودها امرا ضروريا ومن بينها :

١ ـ لجنة اقتصادية واجتماعية .
٢ ـ لجنة لشئون التعليم والثقافة .
٣ ـ لجنة لشئون الصحة والعلاج والتغذية .

٤ ـ لجنة للدفاع .
٥ ـ لجنة للشئون العلمية والفنية والابحاث .

المادة ٢١ :

تتألف كل لجنة من اللجان المذكورة فى البنـــد السابق من الوزراء المختصين أو من الوزراء الآخرين أو المفوضين الذين تقوم حكومات الدول الاعضاء بتعيينهم .

المادة ٢٢ :

يتم تحديد وظائف اللجان المتخصصة وفقا لما جاء فى الميثاق الحالى ووفقا للتنظيمات التى يقرها مجلس الوزراء .

الميزانيــة

المادة ٢٣ :

يوافق مجلس الوزراء على ميزانية منظمة الوحدة الافريقية التى يقوم باعدادها السكرتير العام .

ويتم توفير هذه الميزانية عن طريق اسهام كل دولة من الدول الاعضاء حسب النسبة التى تساهم بها فى ميزانية الامم المتحدة على الا تزيد حصة اية دولة من الدول الاعضـــاء عن ٢٠ ٪ من الميزانية السنوية للمنظمة . وتوافق الدول الاعضـــاء على دفع حصصها بانتظام .

التوقيع والتصديق على الميثاق

المادة ٢٤ :

الباب مفتوح أمام جميع دول افريقيا وملجاشى المستقلة ذات السيادة لتوقيع الميثاق .

وتقوم الدول الموقعة على الميثاق بالتصديق عليه بالانضمام الى

عضوية الميثاق وفقا للاجراءات الدستورية لكل دولة من الدول الموقعة على الميثاق .

٢ ـ تودع المستندات الاصلية للميثـــاق « وهى التى يتم تحريرها باللغات الافريقية ان امكن أو باحدى اللغتين الفرنسية او الانجليزية وتعتبر جميعها مستندات لها صبغتها الرسمية » تودع لدى حكومة اثيوبيا التى تقوم بارسال نسخ معتمدة منها الى جميع دول افريقيا وملجاشى المستقلة ذات السيادة .

٣ ـ تودع مستندات التصديق لدى حكومة اثيوبيـــا التى تخطر بذلك جميع الدول الموقعة على الميثاق ».

بدء سريان العمل بالميثاق

المادة ٢٥ :

يبدا سريان هذا الميثاق فور تسلم حكومة اثيوبيا لمستندات التصديق من ثلثى الدول الموقعة وباقصى سرعة ممكنة .

تسجيل الميثاق

المادة ٢٦ :

يتم تسجيل هذا الميثاق « بعد التصديق اللازم عليه » لدى سكرتارية الامم المتحدة عن طريق حكومة اثيوبيا ووفقا للمادة ١٠٢ من ميثاق الامم المتحدة .

تفسير الميثاق

المادة ٢٧ :

أى مشكلة تثار حول تفسير الميثاق يتم اتخاذ قرار بشأنهـا ويوافق عليه باغلبيـــة ثلثى أصوات رؤساء الدول والحـــكومات الاعضاء فى المنظمة ».

التأييد والانضمام الى المنظمة

المادة ٢٨ :

١ – يمكن لاية دولة افريقية مستقلة ذات سيادة اخطار السكرتير العام الادارى فى اى وقت بعزمها على تأييد هذا الميثاق او الانضمام الى عضويته .

٢ – على السكرتير العام الادارى عند وصوله مثل هذا الاخطار نسخ منه الى جميع الدول الأعضاء . ويتم تقرير انضمام هذه الدولة باغلبية بسيطة من أصوات الدول الاعضاء ويتم ابلاغ قرار كل دولة من الدول الاعضاء الى السكرتير العام الادارى الذى يقوم بابلاغ الدولة صاحبة الطلب بالقرار الذى اتخذته الدول الاعضاء وذلك عندما يصله العدد المطلوب من الاصوات .

مواد متنوعة

المادة ٢٩ :

تكون اللغات الدائمة للمنظمة وجميع تنظيماتها هى اللغات الافريقية والانجليزية والفرنسية .

المادة ٣٠ .

يمكن للسكرتير العام الادارى نيابة عن المنظمة قبول المنح والهبات والعطايا الاخرى التى تقدم للمنظمة على ان يوافق مجلس الوزراء على قبولها .

المادة ٣١ :

يقرر مجلس الوزراء المزايا والحصانات التى تمنح للعاملين فى السكرتارية داخل أراضى الدول الاعضاء .

وقف العضوية

المادة ٣٢ :

على أية دولة ترغب فى الغاء عضويتها تقديم اخطار مكتوب الى السكرتير العام الادارى ».

وبعد مرور عام من تاريخ هذا الاخطار يتوقف تطبيق الميثاق بالنسبة لهذه الدولة التى لن تصبح عضوا فى المنظمة منذ ذلك التاريخ ».

مادة ٣٣ :

يمكن تعديل هذا الميثاق او تنقيحه اذا تقدمت اية دولة من الدول الاعضاء بطلب مكتوب الى السكرتير العام الادارى . ولا يعرض طلب الاقتراح بالتعديل للنظر فيه الا بعد ان تحاط به جميع الدول الاعضاء فى الوقت المناسب وبعد مرور عام على تقديمه ، ولن يكون لهذا التعديل المقترح اى تأثير ما لم يوافق عليه ثلثا الدول الاعضاء على الاقل .

وتأمينا على ذلك فاننا نحن رؤساء حكومات ودول افريقيا وملاجاشى قد وقعنا على هذا الميثاق ».

* * *

قرارات مؤتمر القمة الافريقى
الثانى فى القاهرة يوليو عام ١٩٦٤

أولا : بحث المجلس خلال دورته التى استمرت خمسة أيام من ١٧ الى ٢١ يوليو عام ١٩٦٤ الأساليب والوسائل التى تؤدى الى تدعيم التعاون داخل القارة الافريقيـــة وذلك فى مجال المحاولات التى تبذل للوصول الى الهـــدف الأسمى وهو تحقيـــق التضامن والوحدة الافريقية •

ثانيا : وافق المجلس على عودة لائحة الاجراءات الداخليـــة المقدمة من مجلس الوزراء • وتنص اللائحـــة على أن يجتمع المجلس مرة كل عام فى دورة عادية •

تقـــــارير مجلس الوزراء

ثالثا : استعرض المجلس ووافق على التقارير التى وضعها :

أ ـ مجلس الوزراء فى دوراتـــه غير العادية الأولى والثانية والثالثة •

ب ـ مجلس الوزراء فى دورتيه غير العاديتين الاولى والثانية •

مقر

رابعا : وافق المجلس بالتصـــويت بطريقة رفع الأيـدى على التوصية التى اتخـذها مجلس الوزراء فى دورته التى عقدت فى دكار (أغسطس ١٩٦٣) والتى تقضى بأن تكون اديس ابابا مقرا لمنظمة الوحدة الافريقية •

اللجان المتخصصة

خامسا : قرر المجلس بمقتضى المادة (٢٠ من الميثاق تكوين لجنتين من المشرعين ، ولجنة للنقل والمواصلات كلجان متخصصة تابعة لمنظمة الوحدة الافريقية • واللجان المتخصصة التابعة للمنظمة هى :

اللجنة التعليمية والثقافية ، والاقتصادية والاجتماعية ، ولجنة الصحة والتغـذية ، والبحث العلمى والفنى ، والدفاع ، ولجنة القانونيين ، ولجنة النقل والمواصلات •

سادسا : بحث المجلس التقارير والتوصيات المقدمة من لجانه المتخصصة الخمس وقد عقدت جميع اللجان دوراتها الأولى ووافق المجلس على التوصيات التى تقدمت بها هذه اللجان •

لجنة الوساطة

سابعا : وافق المجلس أيضا على مسودة البروتوكول الخاص بلجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم وهى المسودة التى قدمها مجلس الوزراء فى دورته الثالثة .

ثامنا : خلال مؤتمر القمة الذى عقد فى العام الماضى تم تعيين وزراء خارجية كـل من ليبيريا ومدغشقر وسيراليون وتونس لكى يمثلوا الأعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية لدى مجلس الأمن خلال بحثه مسائل التفرقة العنصرية والاستعمار البرتغالى وقـد قدم ممثلو هذه الدول تقاريرهم الى المجلس •

تاسعا : كانت مسالة تصفية الاستعمار فى القارة الافريقية فى مقدمة المسائل التى بحثها المجلس •

التفرقة العنصرية

عـاشرا : وقد اتخذ المجلس القرار التالى فيما يتعلق بمسالة التفرقة العنصرية •

١ ـ مطالبة جميع الدول وخاصة التى تقوم بينها وبين حكومة جنوب افريقيا علاقات تجارية بالتعاون فى مجال مقاطعــة جنوب افريقيا •

ب ـ مناشـــدة جميع الدول المنتجة للبترول بأن تكف فى الحال عن تــزويد جنوب افريقيا بالبترول وكافة المنتجــات البترولية الأخرى •

جـ ـ الدعوة الى الافـراج عن نلسون مانديلا ووالتر سيزولو ومانجاليسو سوبوكوى وغيـرهم من المعارضـــين لمسالة التفرقة العنصرية الذين سجنوا أو اعتقلوا طبقا للقوانين التعسفية الجائرة لحكومة جنوب افريقيا •

مكتب للمقاطعة

حادى عشر : قرر المجلس أيضا انشاء مكتب داخل السكرتارية العامة لمنظمة الوفــود الافريقية تسند اليه مهمــة تنسيق خطط وأعمال الدول الأعضاء وذلك لتنفيذ اجراءات مقاطعة جنوب افريقيا على نحو فعال ـ ويتعين ان نذكر أن المؤتمر الدولى الذى عقد فى أبريل الماضى بشأن بحث العقوبات الاقتصادية ضد حكومة جنوب افريقيا قد دعا الى انشاء مثل هذا المكتب •

وسوف تسند الى المكتب أيضا ، بالتعاون مع الهيئات الدولية الأخرى مهمة تشديد الحملة التى تدعــو الى توقيــع العقوبات الاقتصادية ضد جنوب افريقيا بكافة الطرق الممكنة •

روديسيا الجنوبية

ثاني عشر : بالنسبة لمسألة روديسيا الجنوبية تعهد المجلس باتخاذ خطوات عنيفة وعاجلة ضد أى اعلان لاستقلال روديسيا الجنوبية تتخذه حكومة الأقلية الاوروبية من جانبها فقط .. وقد تعهد رؤساء الدول الافريقية باتخاذ الاجراءات الملائمة بما فى ذلك الاعتراف بل وتأييد قيام حكومة وطنية افريقية فى المنفى فى حالة ظهور مثل هذا الاحتمال .

ثالث عشر : ناشد المجلس الحكومة البريطانية عقد مؤتمر دستورى عاجل يضم ممثلين عن كافة الأحزاب السياسية فى روديسيا الجنوبية وذلك لاعداد دستور ديموقراطى جديد يضمن حكم الأغلبية على أساس مبدأ صوت واحد لرجل واحد .

ودعا المجلس أيضا الى الافراج فورا عن مستر جوشوا نكومو وندا فينجى سيهولى وغيرهما من المسجونين والمعتقلين السياسيين .

التوفيق بين الأحزاب الوطنية

رابع عشر : عين المجلس حكومات كل من مالاوى وتنجانيقا وزنزبار المتحدة لبذل مساعيها الحميدة لدى الأحزاب الوطنية فى روديسيا الجنوبية بقصد تكوين جبهة موحدة لتحقيق هدفها المشترك وهو الاستقلال على وجه السرعة ، وناشد المجلس أيضا الحركات الوطنية فى روديسيا الجنوبية بأن تدعم نضالها من أجل تحقيق الاستقلال العاجل .

خامس عشر : وبالنسبة لمسألة الأراضى الواقعة تحت سيطرة البرتغال أدان رؤساء الدول والحكومات الافريقية البرتغال

لاصرارها على رفض الاعتراف بحق الشعوب التى تخضع لسيطرتها فى تقرير المصير والاستقلال وادانتها أيضا لعدم انصياعها لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة .

سادس عشر : قرر المجلس انشـــاء مكتب داخـــل نطاق السكرتارية العامة لمنظمة الوحدة الافريقية للقيام بالمهام الآتية :

١ ــ تنسيق العمل بين الدول الأعضاء لتنفيذ قرارات منظمة الوحدة الافريقية بدقة بالغة .

ب : تنسيق التعاون مع الدول الصديقة حتى يمكن تنفيــذ اجراءات المقاطعة الفعالة ضد البرتغال .

سابع عشر : قرر المجلس أيضا مد فترة انتداب وزراء خارجية كل من ليبيريا ومدغشقر وســـيراليون وتونس لمواصلة تمثيلهم للدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية لدى مجلس الأمن .

ثامن عشر : بحث رؤساء الدول والحكومات الموقف الذى قد يواجه الثلاث مناطق الخاضعة للوصــــاية وهى باســوتولاند وبتشوانالاند وســوازيلاند عند حصولهما على الاستقلال وقرروا أن تقوم منظمة الوحدة الافريقية بالتشاور مع المسئولين فى المناطق الثلاث بالعمل على أن تقوم الأمم المتحدة بمنح المناطق الثـــلاث التكامل الاقليمى والاستقلال والسيادة .

تاسع عشر : فوض المجلس المجموعة الافريقية فى الأمم المتحدة بأن تتخذ الاجراءات الضرورية بالتشاور مع لجنة التحرير والحركة الوطنية فى هذه المناطق لعرض المسألة على مجلس الأمن فى الوقت المناسب .

عشرون : بحث المجلس التقرير المقدم من لجنة التحرير وقرر رؤساء الدول والحكومات الاحتفاظ بالتشكيل الحالى للجنة (تتألف اللجنة) فى الوقت الحاضر من تسعة اعضاء) وقرر المجلس أيضا أن تقوم كل دولة عضو يدفع مبلغ اجبارى عن عام ١٩٦٤ لصندوق التحرير الخاص حتى يتم وضع النظام الذى سيحدد نصيب كل دولة فى هذا الصندوق على ألا يقل هذا المبلـغ عن حد أدنى معين .

احدى وعشرون : بحث المجلس التقـــرير المقــدم من اللجنة الخاصة بمشكلة اللاجئين وطلب من اللجنة وضع مسـودة اتفاق تشمل جميع مظاهر مشكلة اللاجئين فى افريقية .

اثنان وعشرون : انتخب المجلس ديالو تيلى سكرتيرا عاما اداريا لمنظمة الوحدة الافريقية .

ثلاثة وعشرون : انتخب أربعة سكرتيرين مساعدين من كل من الجزائر وكينيا ونيجيريا وداهومى .

سلسلة كتاب التحرير السياسى

(١) سقوط الامبراطورية

تأليف : ادريس كوكس

ترجمة : محمد رشاد حميس

(٢) آســـيا المعاصرة

صدر منه ستة اجزاء

تأليف : البروفسير رومين

(٨) أمريكا اللاتينية

تأليف : هالكرو فيرجسون

ترجمة : عبد الحميد عبد النبى

(٦) البيروقراطية

تأليف : الفريد سوفى

ترجمة : أحمد صادق

سلسلة كتاب التحرير السياسى

(١٠) قتلة كنيدى

تأليف : توماس بوشانام

ترجمة : حليم طوسون

(١١) تجربة الثورة فى غينيا ••

(١٢) تجربة الثورة فى غينيا (الوحدة الافريقية)

ترجمة : نور الدين الزرارى

تأليف : احمد سيكوتورى

كتب قادمة

الرأسمالية
أمس واليوم

أرض الخطايا
فى جنوب افريقيا

تجربة الثورة
فى الجزائر

الصين الجديدة

ثورة غينيا
والتقدم الاجتماعى

كفاح السود
ضد التفرقة فى أمريكا

رياح الثورة
فى أمريكا الجنوبية

تطور الفكرة الاشتراكية

القاموس السياسى

الثمن ١٠ قروش وخمسة قروش لقراء الجمهورية والمساء

(مطابع شركة الاعلانا